

إقامة القصاص في النفس، وما دونها في حرم مكة المكرمة



د. أفنان بنت محمد عبد المجيد تلمساني (*)

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين... أما بعد،

فقد شاءت قدرة الله تعالى أن يختص بعض الأماكن بفضل، كما اختص بعض الأزمنة، وبعض البشر بفضل لا يصل إليه إلا من شاء من عباده ومخلوقاته.

ومن الأماكن التي اختصها الله بالفضل والبركة أرض الحرمين الشريفين، وخص مكة بزيادة فضل، كيف لا وهي تحتضن بين جنباتها أول بيت وضع للناس يعبد فيه الله، وأطهر بقعة على وجه الأرض، وجعل لها أحكاماً خاصة ليست لغيرها من البلاد حتى يتبين الناس فضلها وحرمتها، ومن هذه الأحكام تأمين من دخلها وقصدها، بل أمن فيها الشجر والدواب والصيد، فلا يعضد شجرها، ولا يختلى خلاها، ولا ينفر صيدها، فإذا كان هذا حال الجماد والنبات فيها فكيف بحال

(*) الأستاذ المساعد بقسم الشريعة بجامعة أم القرى فرع الطالبات بمكة المكرمة.

الإنسان الذي خلقه الله، وكرمه على سائر المخلوقات . كما عظم حرمتها وغلظ الذنب فيها، وضاعف الحسنات، ولكننا ومع الأسف الشديد نجد أن كثيراً من المسلمين غفل عن هذه الأحكام لمكة، فلم يرع حرمتها، ولم يتعلم أحكامها، لذا جاءت فكرة هذا البحث لبعض الأحكام التي اختصت بها مكة دون غيرها من بقاع الأرض وخاصة الأحكام التي ورد فيها خلاف بين الفقهاء، وبعد قراءة مستفيضة عن أحكام البلد الحرام وقع الاختيار على مسألة القصاص في النفس، وما دونها في حرم مكة المكرمة، وذلك للأسباب التالية :

١- أن الخلاف في هذه المسألة بين الفقهاء كبير، وقد استدل كل فريق منهم بأدلة قوية، وحجج ظاهرة، وناقش ورد على قول المخالف .

٢- أن هذه المسألة يخفى حكمها على كثير من طلبة العلم فضلاً عن عامة الناس .

٣- أن تغير الأحوال في زماننا، واتساع الرقعة السكانية بحرم مكة، وكثرة سكانها، والوافدين إليها؛ يستدعي منا إعادة النظر في أقوال الفقهاء فيها وترجيح ما تقتضيه المصلحة لمكة وأهلها .

٤- أن وقوع الخلاف في هذه المسألة - التي قد لا يتصور كثير من الناس وقوع الخلاف فيها - بحد ذاته يدل على عظيم حرمة مكة حتى يقع الخلاف في إقامة القصاص في النفس، وما دونها لمن ارتكب جنابة خارجها ثم لجأ إليها، فكيف بمن ارتكب الجنابة فيها واستهان بحرمتها، وتعدى على أهلها بظلم، أو سفك دم، أو أخذ مال .

وقد اقتضت خطة البحث تقسيمه إلى فصلين وخاتمة .

الفصل الأول : التعريف بالقصاص، وحرم مكة المكرمة .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : التعريف بالقصاص . وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تعريف القصاص ومتى يشرع، ومشروعيته، والحكمة من

ذلك . وفيه أربع مسائل :

المسألة الأولى : تعريف القصاص لغة وشرعاً .

المسألة الثانية : مشروعية القصاص .

المسألة الثالثة : الحكمة من مشروعية القصاص .

المسألة الرابعة: متى يشرع القصاص.

المطلب الثاني: شروط وجوب القصاص في النفس وما دونها، وشروط استيفائه. وفيه ثلاثة مسائل:

المسألة الأولى: شروط وجوب القصاص في النفس.

المسألة الثانية: شروط وجوب القصاص فيما دون النفس.

المسألة الثالثة: شروط استيفاء القصاص.

المبحث الثاني: التعريف بحرم مكة المكرمة. وفيه أربعة مطالب.

المطلب الأول: المقصود بالحرم.

المطلب الثاني: الفرق بين مكة والحرم.

المطلب الثالث: حدود الحرم.

المطلب الرابع: ذكر شيء من فضل حرم مكة، وبعض ما اختصه الله به من أحكام.

الفصل الثاني: القصاص في النفس، وما دونها في حرم مكة المكرمة. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: إذا ارتكبت الجناية في النفس، وما دونها في الحرم.

المبحث الثاني: إذا ارتكبت الجناية في النفس، وما دونها خارج الحرم، ثم لجأ إليه. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: إذا ارتكبت جناية توجب القصاص في النفس، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: أقوال الفقهاء.

المسألة الثانية: أدلة كل قول، وما ورد عليها من مناقشات، والترجيح.

المطلب الثاني: إذا ارتكبت جناية توجب القصاص فيما دون النفس خارج الحرم، ثم لجأ إلى الحرم.

الخاتمة.

قائمة المصادر والمراجع.

هذا والله أسأل أن يوفقني في هذا البحث ويعينني على عرض المسألة عرضاً موفقاً، وأن يلهمني فيها الصواب، والحمد لله رب العالمين.

الفصل الأول

التعريف بالقصاص، وحرمة مكة المكرمة

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : التعريف بالقصاص ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تعريف القصاص ، ومشروعيته ، والحكمة منه . وفيه أربعة مسائل :

المسألة الأولى : تعريف القصاص لغة وشرعاً :

القصاص لغة : جاء في معجم مقاييس اللغة : « القاف ، والصاد ، أصل صحيح يدل على تتبع الشيء ، ومن ذلك قولهم : اقتصصت الأثر إذا تتبعته ، ومن ذلك اشتقاق القصاص في الجراح ، وذلك أنه يفعل به مثل فعله بالأول ، فكأنه اقتص أثره » (١) . هـ

فالقصاص : القتل بإزاء القتل ، وإتلاف الطرف بإزاء إتلاف الطرف ، بأن يفعل به مثل فعله من قتل ، أو قطع ، أو ضرب ، أو جرح ، وقد اقتص ولي المقتول من القاتل : أي استوفى قصاصه ، وأقصه السلطان من القاتل أي أوفاه قصاصه . والمقصود بمعنى القصاص وهو القتل بالقتل ، أو الجرح بالجرح (٢) .

القصاص شرعاً : القصاص : هو أن يعاقب الجاني بمثل جنايته على أرواح الناس ، أو عضو من أعضائهم (٣) .

ومن خلال التعريفين اللغوي ، والشرعي ؛ نجد الارتباط القوي بينهما ، فكلاهما بمعنى تتبع الأثر ، والفعل المماثل لفعل الجاني ، فكأن طالب القصاص سلك أثر

(١) ابن فارس ، ص ٨٥٥ .

(٢) الزمخشري ، أساس البلاغة ، ص ٥١٠ ، ٥١١ . النسفي ، طلبة الطلبة ، ص ٣٣١ . ابن منظور ، لسان العرب ، ج ٧ ، ص ٧٦ . الفيومي ، المصباح المنير ، ص ١٩٣ .

(٣) الجزيري ، الفقه على المذهب الأربعة ، ج ٥ ، ص ١٢٣٤ .

الجاني وتتبعه، ومشى على سبيله، وعاقب الجاني بعقوبة مساوية لجنايته^(١).

المسألة الثانية: مشروعية القصاص:

القصاص ثابت في الشرع بالكتاب، والسنة، وفعل الرسول ﷺ، وإجماع الأمة.

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرِّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٍ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ...﴾^(٢). وقوله: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(٣).

وجه الدلالة من هذه الآيات: أن الله كتب القصاص في حال الرغبة في استيفائه من قبل ولي المقتول، وكُتب بمعنى فرض وألزم، كما يقال كُتب عليك إذا أردت التنفل الوضوء، وإذا أردت الصيام النية^(٤).

وهذه الآيات تدل بعمومها على أن القصاص مشروع في كل قتل؛ إلا أن السنة قيدت القتل الواجب فيه القصاص بقتل العمد^(٥).

من السنة: كما دلت السنة النبوية على مشروعية القصاص في أحاديث كثيرة، منها قوله ﷺ: «من قتل له قتيل فهو بخير النظرين إما أن يُودي وإما أن يُقاد»^(٦) وهو دليل على مشروعية القصاص في النفس. أما القصاص فيما دون

(١) ينظر: الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة، ج٥، ص ١٢٣٤. الظهار، المقاصد الشرعية للعقوبات في الإسلام، ص ٣٢٥.

(٢) البقرة الآية: ١٧٨.

(٣) المائدة الآية: ٤٥.

(٤) ينظر: ابن العربي، أحكام القرآن، ج١، ص ٩٣. العيني، البناية، ج١٢، ص ٨٦، ٨٧.

(٥) وذلك في الحديث الذي رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، ج٥، ص ٤٣٥، كتاب الديات، باب من قال العمد قود: «العمد قود إلا أن يعفو ولي المقتول».

(٦) هو جزء من حديث: «إن الله حبس عن مكة الفيل، وسلط عليهم رسوله والمؤمنين، ألا وإنها لم تحل لأحد قبلي، ولا تحل لأحد من بعدي، ألا وإنها أحلت لي ساعة من نهار، ألا وإنها ساعتني هذه. حرام لا»

النفس، فدل عليه حديث أن أنساً (١) حدثهم أن الربيع (٢) - وهي ابنة النضر - كسرت ثنية جارية فطلبوا الأرش وطلبوا العفو، فأبوا. فأتوا النبي ﷺ فأمرهم بالقصاص، فقال أنس بن النضر: أتكسر ثنية الربيع يا رسول الله؟ لا والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيتهما. فقال: «يا أنس كتاب الله القصاص». فرضي القوم وعفوا، فقال النبي ﷺ: «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره» (٣). فهذه الآيات والأحاديث تدل على أن استيفاء القصاص في النفس، وما دونها مشروع.

كما أجمعت الأمة في كافة العصور أن القصاص عقوبة على الجناية على النفس أو ما دونها، وهي إجماع قطعي من غير مخالف إذا كانت الجناية عمداً (٤).

ويؤيده العقل السليم؛ لأن المال لا يصلح موجباً في القتل العمد، لعدم المماثلة؛ لأن الآدمي مالك يتنزل، والمال مملوك مبتذل، فإنهما لا يتماثلان بخلاف القصاص، فإنه يصلح موجباً للتماثل، وفيه زيادة حكمة وهي مصلحة الأحياء زاجراً للغير عن وقوعه، وجبراً للورثة فيتعين (٥).

= يُختلي شوكتها، ولا يُعُمد شجرها ولا يلتقط ساقطتها، إلا منشداً ومن قتل له قتيلاً فهو بخير النظرين، إما أن يودي وإما أن يقاد = ومعنى يودي: أي يعطي القتلى، أو أولياءه لأولياء المقتول الدية. البخاري، صحيح البخاري «المطبوع مع الفتحة»، ج ٤، ص ١٨٨، ١٩٢، كتاب الديات، باب من قتل له قتيلاً فهو بخير النظرين، رقم الحديث ٦٨٨٠. مسلم، صحيح مسلم «المطبوع مع شرح مسلم»، ج ٩، ص ١٣٠، كتاب الحج، باب تحريم مكة وتحريم صيدها، وخلها، وشجرها، ولقطنها.

(١) أنس بن النضر بن ضمضم الأنصاري الخزرجي، عم أنس بن مالك خادم النبي ﷺ، استشهد في غزوة بدر. ابن حجر، الإصابة، ج ١، ص ٢٨١.

(٢) الربيع بنت النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام الأنصارية، أخت أنس المتقدمة ترجمته، وعمه أنس بن مالك خادم رسول الله ﷺ. وهي من بني عدي بن النجار، ووالدة حارثة بن سراقة. ابن حجر، الإصابة، ج ٨، ص ١٣٣.

(٣) البخاري، صحيح البخاري «المطبوع مع الفتحة»، ج ٤، ص ٦٤٦، كتاب الصلح، باب الصلح في الدية، رقم الحديث ٢٧٠٣. مسلم، صحيح مسلم «المطبوع مع شرح النووي»، ج ١١، ص ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، كتاب القسامة، باب إثبات القصاص في الأسنان وما في معناها.

(٤) ابن قدامة، المغني، ج ٩، ص ٣٣٤، الظهار، المقاصد الشرعية للعقوبات، ص ٣٢٧.

(٥) العيني، البناية، ج ١٢، ص ٨٩. الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة، ج ٥، ص ١٢٣٥.

المسألة الثالثة: الحكمة من مشروعية القصاص:

القصاص شرع؛ لإقامة العدل بين الناس، وليكون الجزاء من جنس العمل، ذلك أن القاتل إذا علم أن القتل سيكون جزاءه إن هو أقدم على القتل فإنه سيرتدع؛ لأن أشد ما تتوقاه نفوس البشر من الحوادث هو الموت، فلو علم القاتل أنه يسلم من الموت لأقدم على القتل مستخفاً بالعقوبات، ومن ثم فإن الشريعة تهدف إلى حماية المجتمع من جرائم الدم بالقصاص. ومع ذلك لو وقع القتل فإن حكمة القصاص تتضح في إذهاب نار الحقد في نفوس أهل المقتول وأولياء دمه؛ لأن دمه حق لهم، وأدائه هو إراقة دم القاتل. فإذا لم يؤد إليهم انتقموا من القاتل بقتله، فإذا ما قتلوه طالب أهله بدمه فقتلوا من يصادفهم من أهل المقتول الأول، وهكذا يسري القتل بين أفراد المجتمع فلا ينعم أحد بأمن، ويشتد الكرب، ويعظم البلاء، ولذلك كان القصاص حياة للناس كلهم؛ لأن القصاص فائدته تعود على المجني عليه وعلى كل مجتمعه.

أما القصاص في الأطراف فإنه شفاء لنفس المجني عليه، وشفاء لنفوس ذويه، فإن الذي تقطع يده مثلاً بسبب جناية الغير على يده لا يشفى قلبه مهما أعطى من مال، ولكن يشفى قلبه حين يرى يد الجاني تقطع قصاصاً^(١). والله تعالى أعلم.

المسألة الرابعة: متى يشرع القصاص:

القصاص على نوعين:

١- قصاص في النفس. ٢- وقصاص فيما دون النفس.

أما القصاص في النفس فإنه لا يكون عقوبة إلا في حالة القتل العمد^(٢) إذا

(١) ينظر: الجرجاوي، حكمة التشريع وفلسفته، ص ٣٠٩. الظهار، المقاصد الشرعية للعقوبات في الإسلام، ص ٣٤٥-٣٤٨.

(٢) القتل العمد من كبائر الذنوب، وهو محرم بالكتاب والسنة والإجماع. فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً﴾ (النساء، آية ٩٣). وغيرها من الآيات، أما السنة: فقد ورد فيها أحاديث كثيرة كلها تدل على تحريم قتل المسلم خاصة، وسائر الأنفس المعصومة حيث ذكر رسول الله ﷺ الكبائر، أو سئل عن الكبائر فقال: «الشرك بالله، وقتل النفس، وعقوق الوالدين، البخاري، صحيح البخاري، المطبوع مع الفتحة»، ج ١٢، ص ٩، كتاب الادب، باب عقوق الوالدين من الكبائر، رقم الحديث ٥٩٧٧. وعليه إجماع الأمة أن القتل العمد محرم. الزيلعي، تبين الحقائق، ج ٦، ص ٩٨. ابن قدامة، المغني، ح ٩، ص ٣٢٠.

اختار ولي الدم القصاص، ذلك أنه مخير بين القصاص والدية، فإن اختار القصاص أصبح متعيناً^(١).

والقتل العمد عند الحنفية: هو ما تعمد ضربه بسلاح، أو ما جرى مجرى السلاح^(٢).

وعند المالكية: العمد ما قُصد به إتلاف النفس بآلة تقتل غالباً^(٣).

وأما الشافعية: فالعمد عندهم أن يقتله بما يقتل غالباً^(٤).

وقال الحنابلة: العمد أن يقتله بما يغلب على الظن موته به، عالماً بكونه آدمياً معصوماً^(٥).

أما القصاص فيما دون النفس فقد ذكر الحنفية أن العمد، وشبه العمد فيه موجب للقصاص؛ إذ ليس فيما دون النفس شبه عمد^(٦).

أما المالكية^(٧)، والشافعية^(٨)، والحنابلة^(٩)، فلا يجب القصاص عندهم فيما دون النفس إلا في العمد المحض، وذلك أن ما لا يقاد بغيره في النفس لا يقاد به

(١) اختلف الفقهاء في موجب القتل العمد هل هو القود خاصة، أم التخيير بين القود والدية، فذهب الحنفية والمالكية في إحدى الروايتين إلى: أنه ليس على القاتل العمد إلا القصاص، إلا أن يرضى أن يصالح عن دمه بما شاء فيلزمه ما رضي به إذا رضي بذلك ولي الدم. أما القول الثاني: وهو الرواية الثانية عند المالكية، والشافعية والمشهور عند الحنابلة أن الواجب في القتل العمد أحد شيئين القصاص أو الدية، وهو الذي أراه راجحاً؛ لدلالة حديث: «من قتل له قتيلاً فهو بخير النظرين، إما أن يودي وإما أن يقاد...» وقد تقدم تخريجه. وينظر: العيني، البناية، ج١٢، ص ٨٧، ٨٨. الدردير، الشرح الكبير، ج٤، ص ٢٣٩، ٢٤٠. الشافعي، الأم، ج٢، ص ٢١٢١. المرادوي، الإنصاف، ج١٠، ص ٣.

(٢) المرغيناني، الهداية «المطبوع مع البناية»، ص ١٢، ص ٨٤.

(٣) الرصاع، شرح حدود ابن عرفة، ج٢، ص ٦١٣.

(٤) المطيعي، التكملة الثانية للمجموع، ج١٨، ص ٣٧٣.

(٥) ابن مفلح، المبدع، ج٧، ص ١٩١.

(٦) الطحاوي، مختصر الطحاوي، ص ٢٣٤، الموصلي، الاختيار، ج٥، ص ٥٠٤.

(٧) القاضي عبد الوهاب، المعونة، ج٣، ص ١٣١٤.

(٨) الشيرازي، المهذب، ج٣، ص ١٧٩.

(٩) ابن قدامة، المغني، ج٩، ص ٤١١.

فيما دون النفس، ومن اقتيد بغيره في النفس اقتيد به فيما دون النفس، لأن ما دون النفس كالنفس في وجوب القصاص^(١)، ومعلوم أنه لا يقتص في قتل النفس إلا إن كانت الجناية عمداً فكذا هاهنا.

المطلب الثاني: شروط وجوب القصاص في النفس وما دونها، وشروط استيفائه: وفيه ثلاثة مسائل:

المسألة الأولى: شروط وجوب القصاص في النفس:

يشترط لوجوب القصاص في النفس خمسة شروط^(٢):

١- تكليف القاتل بأن يكون بالغاً عاقلاً، فلا قصاص على صغير، ولا مجنون، واختلف في المكره على القتل.

٢- عصمة المقتول: بأن لا يكون المقتول مهدر الدم كالحربي، والمرد، والزاني المحصن.

٣- أن يكون المجني عليه مكافئاً للجاني في الحرية والإسلام حال الجناية، وهو مذهب الجمهور من المالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥)، فيشترط التكافؤ في المجني عليه لا في الجاني، فإذا كان المجني عليه لا يكافئ الجاني امتنع القصاص؛ لأن شرط التكافؤ وضع لمنع قتل الأعلى بالأدنى، ولم يوضع لمنع قتل الأدنى بالأعلى.

أما الحنفية: فلا يشترطون التكافؤ في الحرية أو الإسلام، ويستوي عندهم أن يكون الحر هو القاتل للعبد، أو العبد هو القاتل للحر، ولكن استثنوا قتل السيد

(١) الشيرازي، المذهب، ج٣، ص ١٧٩.

(٢) الكاساني، البدائع، ج٧، ص ٢٣٤، ٢٣٥، ابن رشد، بداية المجتهد، ج٢، ص ٢٩٦-٣٠١، الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٥٨٥، ٥٨٦، ابن قدامة، الشرح الكبير المطبوع مع المغني، ج ٩، ص ٣٥١ وما بعدها. الظهار، المقاصد الشرعية للعقوبات في الإسلام، ص ٣٣١، ٣٣٢. الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة، ج٥، ص ١٢٣٩.

(٣) ابن عبد البر، الكافي، ص ٥٨٧، ٥٨٨.

(٤) الشيرازي، المذهب، ج٣، ص ١٧١.

(٥) ابن مفلح، المبدع، ج٧، ص ٢١٤.

بعده، كما يرون أن المسلم يقتل بالذمي، والذمي يقتل بالمسلم^(١).

٤- أن لا يكون القاتل والدًا للمقتول، فلا يقتل الوالد وإن علا، وكذا الأم وإن علت بالولد، ولا ولد الولد وإن سفل، وهو مذهب جمهور الفقهاء^(٢)، إلا أن المالكية استثنوا من ذلك ما لو تعمد الأب أو الأم ومن في معناهما القتل، كما لو أضجع الولد وذبحه، فإن شبهة التأديب انتفت في هذه الحالة فيقاد به، فإن قتله تأديباً فلا يقتص منه^(٣).

٥- أن يكون القتل عمداً محضاً^(٤).

المسألة الثانية: شروط وجوب القصاص فيما دون النفس:

الجناية على ما دون النفس على نوعين: الأطراف، والجروح.

فأما القصاص في الأطراف فيجب في كل ما ينتهي إلى مفصل، كاليد والرجل، والإصبع، والأنف، واللسان، والذكر، والأنثيين، وغيرها.

وأما الجروح فإن القصاص يشمل كل الجروح في سائر البدن مما يمكن فيه المماثلة، وهو الذي ينتهي إلى عظم، وأما ما عداها فيجب فيها الأرش أو الحكومة^(٥).

ويشترط لوجوب القصاص في الأطراف شروط ثلاثة بالإضافة للشروط العامة السابقة، وهي كما يلي^(٦):

(١) الزيلعي، تبين الحقائق، ج٦، ص ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥.

(٢) وهم الحنفية والشافعية والحنابلة، حيث قالوا لا يقاد الوالد بولده مطلقاً. المرغيناني، الهداية، ج١٢، ص ١٠٨، ١٠٩. النووي، روضة الطالبين، ج٧، ص ٣١، البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج٣، ص ٢٦٨، ٢٦٩.

(٣) القاضي عبد الوهاب، المعونة، ج٣، ص ١٣٠٥، ابن عبد البر، الكافي، ص ٥٨٨، ٥٨٩.

(٤) وقد تقدم الحديث عن هذا الشرط في مسألة: متى يشرع القصاص؟

(٥) الموصلي، الاختيار، ج٥، ص ٥١٠، ٥١١، الزيلعي، تبين الحقائق، ج٦، ص ١١١. القاضي عبد الوهاب، المعونة، ج٣، ص ١٣١٧، ١٣١٨، ابن عبد البر، الكافي، ص ٥٩٢-٥٩٤، الشيرازي، المهذب، ج٣، ص ١٨٠، ١٨١. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٥٩٠، ٥٩١، ابن مفلح، المبدع، ج٧، ص ٢٤٩، ٢٦١.

(٦) وهي شروط وجوب القصاص في النفس، ويستثنى منها عند الحنفية العمدية المحضة، وذلك أن شبه العمد عندهم موجب للقصاص فيما دون النفس كما أشرنا سابقاً.

- ١- الأمن من الحيف، بأن يكون القطع من المفصل (١).
 - ٢- المماثلة في الاسم والموضع، فتؤخذ اليد باليد، والرجل بالرجل، واليمنى باليمنى وهكذا (٢).
 - ٣- استواءهما في الصحة والكمال، فلا تؤخذ اليد الصحيحة كاملة الأصابع بناقصة الأصابع، ولا الشلاء بالصحيحة (٣).
- المسألة الثالثة: شروط استيفاء القصاص في النفس:
- إذا توفرت شروط وجوب القصاص في النفس، فإن لاستيفاء القصاص شروطاً ثلاثة:
- أولها: تكليف مستحق القصاص بأن يكون بالغاً عاقلاً؛ لأن التشفي بالقصاص لا يحصل إلا لمن توفر له العقل والبلوغ (٤).
- ثانيها: اتفاق المستحقين على استيفائه؛ لأن عفو البعض يسقط حق الآخرين في القصاص (٥).

(١) الكاساني، البدائع، ج٧، ص٢٩٨. ابن جزى، القوانين الفقهية، ص٢٣٠، ٢٣١. النووي، المنهاج والطبوع مع مغني المحتاج، ج٤، ص٢٨، وقد ذكر أن له قطع أقرب مفصل إلى موضع الكسر، وبأخذ حكومة الباقي، البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج٣، ص٢٨٢.

(٢) الكاساني، البدائع، ج٧، ص٢٩٧. ابن عبد البر، الكافي، ص٥٩٣، الشربيني، مغني المحتاج، ج٤، ص٣٠، ٣١. البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج٣، ص٢٨٣.

(٣) الكاساني، البدائع، ج٧، ص٢٩٨. ابن عبد البر، الكافي، ص٥٩٣، الشربيني، مغني المحتاج، ج٤، ص٣٣. البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج٣، ص٢٨٥.

(٤) قال الإمام أبو حنيفة وهو مذهب المالكية إنه إذا كان الأولياء صغاراً وكباراً فللكبار القود، ولا ينتظر بلوغ الصغار، وهم بهذا يخالفون الشافعية، والحنابلة، والصاحبين من الحنفية الذين يقولون ليس للكبير استيفاء القصاص حتى يدرك الصغير البلوغ. الكاساني، البدائع، ج٧، ص٢٤٣، ٢٤٤. المرغيناني، الهداية، ج١٢، ص١٢٠، ١٢١. ابن جزى، القوانين الفقهية، ص٢٢٧، ٢٢٨، الشافعي، الأم، ج٢، ص٢١٢٦. ابن مفلح، المبدع، ج٧، ص٢٢٣.

(٥) المرغيناني، الهداية، ج١٢، ص١٥٣. الكاساني، البدائع، ج٧، ص٢٤٦، ٢٤٧. القاضي عبد الوهاب، المعونة، ج٣، ص١٣١٨. ابن جزى، القوانين الفقهية، ص٢٢٧. الشافعي، الأم، ج٢، ص٢١٢٦. النووي، روضة الطالبين، ج٧، ص٨٣. ابن قدامة، المغني، ج٩، ص٤٦٥. ابن مفلح، المبدع، ج٧، ص٢٢٧، ٢٢٨.

ثالثها: أن يؤمن في استيفائه تعديه إلى الغير، فلو كان الجاني امرأةً حاملاً لم يستوف منها القصاص حتى تضع مولودها، وترضعه إن لم تجد من يرضعه^(١).

المبحث الثاني: التعريف بحرم مكة: وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: المقصود بالحرم:

ورد اسم الحرم في كتاب الله عز وجل، وفي سنة نبيه محمد ﷺ، ولفظ الحرم إذا أطلق فإنه يراد به: حرم مكة^(٢).

وحرم مكة: هو ما أحاط بها من جوانبها وأطاف بها، جعل الله حكم مكة حكم حرمتها تشريعاً لها^(٣).

فحرم مكة معروف: وهو حرم الله وحرم رسوله ﷺ، والحرمان: مكة والمدينة والجمع أحرام. وأحرم القوم: دخلوا في الحرم. ورجل حراماً: داخل في الحرم، وكذلك الاثنان والجمع والمؤنث، وقد جمعه بعضهم على حرم. والبيت الحرام والمسجد الحرام والبلد الحرام، كله يراد به مكة^(٤).

والحرم بمعنى الحرم، مثل زمن وزمان، فكأنه حرام انتهاكه، وحرام صيده، ورفته^(٥).

وحرم مكة له حدود مضروبة بالمنار القديمة التي بين خليل الله عليه السلام مشاعرها، وكانت قريش تعرفها في الجاهلية والإسلام، لأنهم كانوا سكان الحرم، ويعلمون أن ما دون المنار إلى مكة من الحرم، وما وراءها ليس من الحرم، ولما بعث

(١) الشافعي، الأم، ٢، ص ٢١٧٤، ابن قدامة، المغني، ٩، ص ٤٥٠ وقد نقل إجماع العلماء في المسألة.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ج ١٢، ص ١٢٠. الجوهري، الصحاح، ج ٥، ص ١٨٩٦. الحويط، أحكام الحرم المكي الشرعية، ص ١١. الحموي، معجم البلدان، ج ٢، ص ١٣٧، وصي الله عباس، المسجد الحرام تاريخه وأحكامه، ص ٤٤، تقي الدين القاسمي، الزهور المقتطفة من تاريخ مكة المشرفة، ص ٤٤.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، ج ١٢، ص ١٢٢، الحموي، معجم البلدان، ج ٢، ص ١٣٧، الفراء، الأحكام السلطانية، ص ٢١٣، ٢١٤. الحويط، أحكام الحرم المكي، ص ١١.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، ج ١٢، ص ١٢٠، الحموي، معجم البلدان، ج ٢، ص ١٣٧.

(٥) الحموي، معجم البلدان، ج ٢، ص ٣٧.

الله عز وجل محمداً ﷺ أقر قريشاً على ما عرفوه من ذلك (١).

المطلب الثاني: الفرق بين مكة والحرم:

يطلق اسم مكة فيراد بها الحرم كله، كما قال ﷺ: «إن إبراهيم حرم مكة ودعا لها، وإني حرمت المدينة، كما حرم إبراهيم مكة، وإني دعوت في صاعها ومدّها بمثلي ما دعا إبراهيم لأهل مكة» (٢).

ولا يفهم منه أن مكة هي الحرم حسب ما هو مشاهد الآن، ذلك أن كثيراً من أطراف مكة في وقتنا الحالي خارج الحرم، ولكن قد يطلق اسم مكة ويراد به منطقة الحرم من مكة كما هو في الحديث (٣)؛ ولذلك لما عرف صاحب معجم البلدان بمكة قال: «مكة بيت الله الحرام» (٤).

وبهذا يُعلم أن إطلاق لفظ مكة في هذا البحث إنما يراد به منطقة الحرم منها التي اختصها الله بأحكام ليست لغيرها، أما أجزاء مكة الخارجة عن الحرم فلا يتناولها هذا البحث.

ولمكة المكرمة أسماء كثيرة، وكثرة الأسماء في اللغة تدل على عظم المسمى وشرفه، ومن أسماء مكة التي وردت في كتاب الله.

- ١- بكة. ٢- البلد. ٣- البلد الأمين. ٤- البلدة. ٥- أم القرى (٥).

(١) ابن منظور، لسان العرب، ج١٢، ص١٢٢، الحموي، معجم البلدان، ج٢، ص١٣٧. الحويطان، أحكام الحرم المكي الشرعية، ص١٢.

(٢) البخاري، صحيح البخاري (المطبوع مع الفتح)، ج٥، ص٧٩، كتاب البيوع، باب بركة صاع النبي ﷺ ومده، رقم الحديث ٢١٢٩.

(٣) الحويطان، أحكام الحرم المكي الشرعية، ص١٣.

(٤) الحموي، ج٤، ص٣٠٧.

(٥) ينظر: الخوارزمي، إثارة الترويب والتشويق إلى تاريخ المساجد، ص٦٧-٧٠ وقد ذكر لمكة أكثر من عشرين اسماً. تقي الدين الفاسي، الزهور المقتطفة من تاريخ مكة المشرفة، ص٤١، ٤٢. الغبان، فضائل مكة الواردة في السنة، ج١، ص٢٤-٢٨.

المطلب الثالث : حدود الحرم :

معرفة حدود الحرم من الأمور المهمة التي لا ينبغي جهلها؛ لتعلق كثير من الأحكام بها، وتحريم حرم مكة ثابت بالكتاب والسنة والإجماع، والأصل في معرفة حدود حرم مكة التوقيف إذ لا مجال للاجتهاد في ذلك؛ لأن أول من نصب أنصاب الحرم هو سيدنا إبراهيم الخليل عليه السلام بدلالة جبريل عليه السلام، وكانت قريش تعرف ذلك، ولذلك لما جاء النبي ﷺ أقر هذه الأنصاب والأعلام ثم جددتها النبي ﷺ بعد الفتح (١).

وحدود الحرم كالتالي:

من طريق المدينة دون التنعيم عند بيوت غفار على ثلاثة أميال، ومن طريق اليمن، طرف إضاءة لبن في ثنية لبن، على سبعة أميال، ومن طريق جدة منقطع الأعشاش على عشرة أميال، ومن طريق الطائف على طريق عرفة من بطن نمرة على أحد عشر ميلاً، ومن طريق العراق على ثنية خل بالمقطع، على سبعة أميال، ومن طريق جعرانة في شعب آل عبدالله بن خالد بن أسيد على تسعة أميال (٢).

ولقد قام بعض الباحثين في وقتنا الحاضر بقياس مساحة الحرم بالأساليب الحديثة فوصل إلى أن دائرة الحرم تبلغ (١٢٧) كم، ومساحته خمسمائة وخمسون كيلو متراً مربعاً، وثلاثمائة متراً مربعاً.

وأما حدوده من مداخل مكة من الطرق الحديثة فكالتالي:

١- أعلام منطقة التنعيم تبلغ المسافة إليها (١٥٠ ر ٦ كم).

٢- من طريق جدة السريع : ٢١ كم وقيل ٢٢ كم.

٣- من طريق الليث اليمن الجديد ٢٠ كم، وقيل ١٧ كم.

٤- من طريق الطائف الهدا الجديد (٦٠٠ ر ١٤ كم)، وقيل (١٥٠ ر ١٥ كم).

(١) الحويطان، أحكام الحرم المكي الشرعية، ص ٢٦، الغبان، فضائل مكة الواردة في السنة، ج١، ص ٢٩ .
(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٤٣٥، الفراء، الأحكام السلطانية، ص ٢١٤، الأزرق، أخبار مكة، ج١، ص ١٣١، ١٣٢ .

٥- من طريق الطائف السيل السريع: (١٣,٧٠٠ كم)، وقيل (١٢,٨٥٠ كم) (١).

فهذه هي حدود الحرم المكي الذي اختصه الله بأحكام وتحريم ليس لغيره من بقاع الأرض، فكان على كل مسلم معرفة هذه الحدود والحرص على تعلمها حتى لا تنتهك حرمة الحرم، كما كان لازماً على المتخصصين في مجال تحديد المسافات العناية بذلك لما يترتب على ذلك من أحكام مهمة.

المطلب الرابع: ذكر شيء من فضل حرم مكة، وبعض ما اختصه الله به من أحكام:

فصل الله مكة المكرمة، واختارها دون سائر البقاع لتكون موضع بيته، وحرمة الآمن، وجعلها منسكاً لعباده يأتون إليها من كل فج عميق.

وفي ذلك يقول تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ (٢). وقوله: ﴿إِنَّمَا أَمْرٌ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ وَأَمْرٌ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (٣).

وجاءت السنة النبوية لتؤكد هذه المعاني الجليلة، وما اختص الله به مكة دون سائر بقاع الدنيا. وفي ذلك يقول ﷺ: «لا هجرة، ولكن جهاد ونية، وإذا استنفرتم فانفروا، فإن هذا بلد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض، وهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة، وإنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي، ولم يحل لي إلا ساعة من نهار، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة، لا يعضد شوكة، ولا ينفر صيده، ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها، ولا يختلى خلاها» (٤).

(١) القبان، فضائل مكة، ج١، ص ٣١، ٣٢، الخويطان، أحكام الحرم المكي، ص ٤٠، ٤١.

(٢) إبراهيم، الآية: ٣٥.

(٣) النمل، الآية: ٩١.

(٤) البخاري، صحيح البخاري «المطبوع مع الفتحة»، ج٤، ص ٥٢١، كتاب جزاء الصيد، باب لا يحل القتال بمكة، رقم الحديث ١٨٣٤. مسلم، صحيح مسلم «المطبوع مع شرح النووي»، ج٩، ص ١٢٣. كتاب الحج، باب تحريم مكة، وتحريم صيدها، وخلاها، وشجرها، ولقطتها.

كما أخرج الشيخان حديث: «إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمًا، ولا يعضد بها شجرة، فإن أحد ترخص لقتال رسول الله ﷺ فقولوا له: إن الله أذن لرسوله ﷺ، ولم يأذن لكم، وإنما أذن لي ساعة من نهار، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس، وليبلغ الشاهد الغائب» (١). فحرمة مكة، وفضلها ثابت بالكتاب، والسنة، وإجماع الأمة في كافة عصورها وأزمانها (٢).

وقد اختص الله الحرم من مكة المكرمة بأحكام منها:

تحريم قطع شجره، وإباحة الإذخر منه (٣) خاصة، وكذا صيدها فلا ينفر ولا يقتل شرعاً منه سبحانه شرعه لعباده في أفضل بقعة على وجه الأرض. وكذا من أحكام حرمة مكة النهي عن أخذ لقطته إلا لمنشد، وتحريم القتال فيه؛ لأن الله أرادته حرماً آمناً، وكذا تحريمه على غير المسلم، فليس لجميع من خالف دين الإسلام من ذمي، أو معاهد أن يدخل الحرم لا مقيماً فيه ولا ماراً به (٤).

ومن الأحكام التي ذكر بعض الفقهاء أن حرم مكة اختص بها تحريم إقامة القصاص فيه في النفس لمن ارتكب جنائية على النفس في خارج الحرم ثم لجأ إليه، وهي مسألة ورد فيها خلاف طويل بين الفقهاء، لذلك وقع الاختيار عليها لعرضها في هذا البحث، وعرض ما ورد فيها من أقوال للفقهاء، وأدلة، ومناقشات وترجيح القول الأصوب فيها، وإتماماً للفائدة ضمنت إليها مسألة القصاص فيما دون النفس لمن ارتكب جنائية توجب قصاصاً فيما دون النفس خارج الحرم ثم لجأ إليه، وسنتناول المسألتين في الفصل القادم من هذا البحث، والله الموفق.

(١) البخاري، صحيح البخاري «المطبوع مع الفتحة»، ج ٤، ص ٥١٤، ٥١٥، كتاب جزاء الصيد، باب لا يعضد شجر الحرم، رقم الحديث ١٨٣٢، مسلم، صحيح مسلم «المطبوع مع شرح النووي»، ج ٩، ص ١٢٧، ١٢٨، كتاب الحج، باب تحريم مكة وتحريم صيدها،

(٢) الحويطان: أحكام الحرم المكي، ص ٤٨.

(٣) الإذخر: حشيشة طيبة الرائحة تُسَقَفُ بها البيوت فوق الخشب. ابن الأثير، النهاية، ج ١، ص ٣٣.

(٤) ابن حجر، فتح الباري، ج ٤، ص ٥١٨ وما بعدها، النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، ج ٩، ص ١٢٥ وما بعدها، الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٤٣٨ وما بعدها، الفراء، الأحكام السلطانية، ص ٢١٥ وما بعدها، الحويطان، أحكام الحرم المكي الشرعية، ص ١٤١ وما بعدها، ولهذه الأحكام تفصيلات فليرجع إليها في مظانها.

الفصل الثاني

القصاص في النفس وما دونها في حرم مكة المكرمة

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : إذا ارتكبت الجناية في النفس، وما دونها في الحرم :

اتفق أهل العلم على أن من قتل في الحرم، أو جنى جناية على النفس أو ما دونها في الحرم أنه مأخوذ بجنانيته^(١)، فيقام عليه ما يستحقه من قتل أو غيره^(٢).

الأدلة :

قوله تعالى : ﴿وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾^(٣).

فالآية تقضي بأن من قُتل في الحرم قُتل فيه^(٤)، حيث أباحت الآية قتال من قاتل في الحرم^(٥).

ولأن أهل الحرم يحتاجون إلى الزجر عن ارتكاب المعاصي كغيرهم، حفظاً لأنفسهم، وأموالهم، وأعراضهم، فلو لم يشرع الحد والقصاص في حق من ارتكب ما يوجب الحد أو القصاص، لتعطلت الحدود في حقهم، وفاتت هذه المصالح التي لا بد منها، ولا يجوز الإخلال بها^(٦).

(١) الجصاص، أحكام القرآن، ج٢، ص ٢١، ٢٢، الحصكفي، الدر المختار، ج١، ص ١٩٣، ابن عبد البر، الكافي، ص ٥٩٢، الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٤٣٨، ابن قدامة، المغني، ج١٠، ص ٢٣٣، ابن مفلح، المبدع، ج٧، ص ٣٧٩، ابن حزم، المحلى، ج١١، ص ١٤٣.

(٢) الجصاص، أحكام القرآن، ج٢، ص ٢٢، ابن عابدين، رد المختار، ج٤، ص ٥١، ٥٢، الماوردي، الحاروي، ج١٢، ص ٢٢١، ابن قدامة، المغني، ج١٠، ص ٢٣٣، ابن حزم، المحلى، ج١١، ص ١٤٣، ١٤٤، إلا أن ابن حزم ذكر أنه لا يقام قود بمكة أصلاً، وفيه نظر إذ الثابت عن الصحابة خلاف ذلك. وينظر: الحويطان، أحكام الحرم المكي، ص ٢٣٥، بل إن ابن حزم نقل عن الزهري قوله: من قُتل في الحرم قُتل في الحرم، ومن قتل في الحل ثم دخل الحرم أخرج إلى الحل فقتل فيه، قال الزهري: تلك السنة، ج١١، ص ١٤٤.

(٣) البقرة، الآية: ١٩١.

(٤) الجصاص، أحكام القرآن، ج٢، ص ٢١.

(٥) ابن قدامة، المغني، ج١٠، ص ٢٣٣.

(٦) ابن قدامة، المغني، ج١٠، ص ٣٣، ابن مفلح، المبدع، ج٧، ص ٣٧٩.

ولأن الجاني في الحرم هاتك لحرمته، فلا ينتهض الحرم لتحريم ذمته وصيانتة، بمنزلة الجاني في دار الملك، لا يُعصم حرمة الملك بخلاف الملتجئ إليها بجناية صدرت في غيرها^(١).

المبحث الثاني: إذا ارتكبت الجناية في النفس، وما دونها خارج الحرم ثم لجأ إليه: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: إذا ارتكبت جناية توجب القصاص في النفس خارج الحرم ثم لجأ إليه:

أولاً: أقوال الفقهاء:

اختلف الفقهاء في من جنى جناية توجب القصاص في النفس كالقتل العمد خارج الحرم ثم لجأ إلى الحرم فهل يستوفى منه في الحرم؟ على قولين:

الأول: أن الاستيفاء بالقصاص في النفس لا يستوفى في الحرم إذا ارتكبت الجناية في خارج الحرم ثم لجأ الجاني إلى الحرم.

وهو قول أكثر السلف، روي عن ابن عباس^(٢)، وابن عمر^(٣)،

(١) ابن قدامة المغني، ج١٠، ص ٣٣. البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج٣، ص ٣٤٢.

(٢) وذلك فيما رواه ابن أبي شيبة في المصنف، كتاب الحدود، باب في إقامة الحدود والقود في الحرم عن عطاء عن ابن عمر وابن عباس قالوا: لو وجدنا قاتل آبائنا في الحرم لم نقتله. رقم الاثر ٢٨٩٠٨، ج٥، ص ٥٤٩، وروي عن ابن عباس بإسناد صحيح «إذا دخل القاتل الحرم، لم يجالس ولم يبايع ولم يؤو ويأتيه الذي يطلبه فيقول: يا فلان اتق الله في دم فلان واخرج من المحارم، فإذا أخرج أقيم عليه الحد. الأزرق، أخبار مكة، ج٢، ص ١٣٩، ما جاء في القاتل يدخل الحرم، واللفظ له. كما ورد في البيهقي، السنن الكبرى، ج١٤، ص ٦٩، كتاب الجزية، باب الحربي إذا لجأ إلى الحرم وكذلك من وجب عليه حد، رقم ١٩٣٠٠، الجصاص، أحكام القرآن، ج٢، ص ٢١، ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج١٤، ص ٢٠١، الحوينان، أحكام الحرم المكي، ص ٢٣٩، وقد قال بعد تخريجه للأثر الواردة عن ابن عباس: «وأثر ابن عباس في عموم صحيح الإسناد، وهو في حكم المرفوع؛ لأن مثله لا يقال بالرأي» ص ٢٤٣.

عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، أبو العباس: حبر الأمة صحابي جليل، ولد بمكة في السنة الثالثة قبل الهجرة، ونشأ ولازم النبي ﷺ، وروى عنه أحاديث كثيرة، توفي بالطائف سنة ثمان وستين من الهجرة عن إحدى وسبعين سنة، ابن العماد، شذرات الذهب، ج١، ص ١٣٧، ١٣٨، ابن الجوزي، صفة الصفوة، ج١، ص ٣٣٦-٣٤٢.

(٣) دل على قوله الأثر السابق، وكذا ما أورده الأزرق عن ابن عمر قوله: لو وجدت فيه ندهته قاتل عمر=

وعبيد الله بن عمير^(١)، وسعيد بن جبير^(٢)، وعطاء^(٣)، وطاووس^(٤)،

=ما ندهته، وقول عمر رضي الله عنه: لو وجدت فيه قاتل الخطاب ما مسسته حتى يخرج منه، أخبار مكة، ج٢، ص١٤٠، ما جاء في القاتل يدخل الحرم. صحح الحويطان هذه الآثار، ينظر: أحكام الحرم المكي، ص٢٣٤، ٢٣٥، الجصاص، أحكام القرآن، ج٢، ص٢١، ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج٤، ص١٤٩، ٢٠١.

عبدالله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي، ولد سنة ثلاث من المبعث النبوي هاجر وهو ابن عشر سنين، ومات سنة أربع وثمانين، وله سبع وثمانون سنة. أسلم مع أبيه وهاجر معه، شهد الخندق وما بعدها. ابن حجر، الإصابة، ج٤، ص١٥٥، ١٥٦، ابن العماد، شذرات الذهب، ج١، ص١٤٩.

(١) أورده عنه ابن أبي شيبة في مصنفه عن عطاء أن الوليد أراد أن يقيم على رجل الحد في الحرم، فقال له عبيدالله بن عمير: لا تقمه إلا أن يكون أصابه فيه. ج٥، ص٥٤٨، كتاب الحدود، باب في إقامة الحدود والقنود في الحرم، رقم الأثر ٢٨٩٠٣، وينظر: ابن حزم، المحلى، ج١١، ص١٤، ابن قدامة، المغني، ج١٠، ص٢٣٠.

عبيدالله بن عمير بن قتادة الليثي الجندعي المكي الواعظ المفسر، ولد في حياة رسول الله ﷺ، وكان من ثقات التابعين وأئمتهم بمكة، وكان يذكر الناس، فيحضر ابن عمر رضي الله عنهما مجلسه. توفي سنة أربع وسبعين. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٥، ص١٧١.

(٢) الجصاص، أحكام القرآن، ج٢، ص٢١.

سعيد بن جبير بن هشام الإمام الحافظ المقرئ المفسر الشهيد، روى عن ابن عباس فكثر وجوده، وكان من كبار العلماء، وكان قتله في شعبان سنة خمس وتسعين، ومولده في خلافة أبي الحسن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٥، ص٢٨٧.

(٣) أورده ابن أبي شيبة في مصنفه عن الحسن وعطاء قالا: إذا أصاب حداً في غير الحرم ثم جاء إلى الحرم أخرج من الحرم حتى يقام عليه. وفي أثر آخر: في الرجل يقتل ثم يدخل الحرم، قال عطاء: لا تبأيه أهل مكة، ولا يشتركون منه، ولا يسقونه، ولا يطعمونه، ولا يؤونه، ولا يناكبونه حتى يخرج فيؤخذ به، ج٥، ص٥٤٨، ٥٤٩، رقم الأثر ٢٨٩٠٣، ٢٨٩٠٧، كما أورده عن عطاء الأزرق، أخبار مكة، ج٢، ص١٣٩، ابن قدامة، المغني، ج١٠، ص٢١، ابن حزم، المحلى، ج١١، ص١٤٥.

عطاء بن أبي رباح بن أسلم: مفتي الحرم، أبو محمد القرشي مولا هم المكي. ولد بمكة في أثناء خلافة ذي النورين عثمان بن عفان وكان من أوعية العلم. مات وله نحو مائة سنة، سنة أربع عشرة ومائة، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٥، ص٥٥٢، ابن العماد، شذرات الذهب، ج١، ص٢٥٨.

(٤) الأزرق، أخبار مكة، ج٢، ص١٣٧، ١٣٨، الجصاص، أحكام القرآن، ج٢، ص٢١.

طاووس بن كيسان اليماني الجندني الخولاني، أحد الأعلام علماً وعملاً، أخذ عن عائشة وكان أعلم التابعين بالحلل والحرام، وهو من أكابر أصحاب ابن عباس، وقد أدرك خمسين من الصحابة. توفي حاجاً بمنى يوم التروية من عام ستة ومائة، ابن كثير، البداية والنهاية، ج٩، ص٢٤٤، ٢٤٥، ابن العماد، شذرات الذهب، ج١، ص٢٣٧.

والشعبي^(١)، والزهرى^(٢)، ومجاهد^(٣)، وإسحاق^(٤)، وهو مذهب الإمام أبي حنيفة^(٥)، والإمام أحمد^(٦)، والظاهرية^(٧).

بل جاء في زاد المعاد عن هذا القول : « وهذا قول جمهور التابعين ومن بعدهم، بل لا يحفظ عن تابعي ولا صحابي خلافة^(٨) ».

- (١) الجصاص، أحكام القرآن، ج٢، ص ٢١، ابن قدامة، المغني، ج١٠، ص ٢٣٠.
- الشعبي: عامر بن شراحيل بن معبد الشعبي، أبو عمرو، الحبر الإمام كان مولده لست سنين مضت من خلافة عثمان ومات سنة أربع ومائة، وكان عامل ابن الزبير على الكوفة، وأدرك خمسمائة من الصحابة أو أكثر، ابن العماد، شذرات الذهب، ج١، ص ٢٢٧، ٢٢٨، ابن كثير، البداية والنهاية، ج٩، ص ٢٣٩، ٢٤٠.
- (٢) ابن قدامة، المغني، ج١٠، ص ٢٣٠.
- محمد بن مسلم بن عبدالله بن شهاب الزهري، ولد سنة ثمان وخمسين وهو أول من دون الحديث، وأحد أكابر الحفاظ والفقهاء، تابعي من أهل المدينة، نزل الشام واستقر بها مات سنة مائة وأربع وعشرين، الزركلي، الأعلام، ج٧، ص ٩٧.
- (٣) ابن أبي شيبة، المصنف، ج٥، ص ٥٤٨، رقم الأثر ٢٨٩٠٥، ٢٨٩٠٦، ابن قدامة، المغني، ج١٠، ص ٢٣٠.
- مجاهد بن جبير، أبو الحجاج المكي، شيخ القراء والمفسرين، من أعلم الأمة بالتفسير، أخذ القرآن والتفسير والفقهاء عن ابن عباس، مات سنة ثنتين ومائة، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٥، ص ٣٨١.
- (٤) ابن قدامة، المغني، ج١٠، ص ٢٣٠.
- إسحاق بن راهويه، إمام كبير، مولده في سنة إحدى وستين ومائة، سمع من ابن المبارك، كان إمام عصره في الحفظ والفتوى سكن نيسابور ومات بها سنة ثمان وثلاثين ومائتين، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٩، ص ٥٦٣.
- (٥) الحصكفي، بدر المنتقى في شرح المنتقى، ج٢، ص ٦٢٤، الحصكفي، الدر المختار، ج١٠، ص ١٩٣.
- الجصاص، أحكام القرآن، ج٢، ص ٢١.
- أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي التيمي مولا هم الكوفي فقيه العراق، وأحد الأئمة أصحاب المذاهب الأربعة، أدرك عصر الصحابة ولد سنة ثمانين، وبرع في الفقه والرأي، مات في سجن بغداد سنة خمسين ومائة، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٠، ص ١١٠، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١٣، ص ٣٢٣.
- (٦) ابن قدامة، المغني، ج١٠، ص ٢٣٠، ابن مفلح، المبدع، ج٧، ص ٣٧٩، المرداوي، الإنصاف، ج١٠، ص ١٦٧.
- أحمد بن حنبل بن هلال، أبو عبدالله الشيباني البغدادي، ولد سنة أربع وستين ومائة، كان إمام أهل السنة في زمانه، من أشهر مصنفاته: المسند في الحديث، والناسخ والمنسوخ، وفضائل الصحابة. توفي سنة إحدى وأربعين ومائتين، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٠، ص ٣٤٠، الزركلي، الأعلام، ج١٠، ص ٢٠٣.
- (٧) ابن حزم، المحلى، ج١١، ص ١٤٣.
- (٨) ابن القيم، ج٣، ص ٤٤٤.

إلا أن من قال بهذا ذكر أن: من جنى جناية خارج الحرم ثم لجأ إليه فإن القصاص لا يُستوفى منه، ولكن تترك مجالسته، وإيوأؤه، ومبايعته، ومشاراته ليضطر إلى الخروج^(١).

أما القول الثاني في المسألة: وهو للمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، ويقضي بأن من ارتكب جناية تستوجب القصاص في النفس خارج الحرم ثم لجأ إلى الحرم لم يمنعه الحرم من إقامة القصاص عليه، بمعنى أنه يقتل ويقتص منه، ولا ينتهض الحرم لتحريم ذمته.

ثانياً: الأدلة وما ورد عليها من مناقشات:

أدلة المذهب الأول:

استدل أصحاب المذهب الأول القائل بأن من جنى جناية على النفس خارج الحرم ثم لجأ إلى الحرم، فإنه لا يستوفى منه ولكن يضيق عليه حتى يلجأ إلى الخروج بأدلة من الكتاب، والسنة، والأثر، والمعقول، وفيما يلي نورد هذه الأدلة.

أولاً: من الكتاب:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكاً وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ * فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِناً﴾^(٤).

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْناً﴾^(٥).

وقوله: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِناً﴾^(٦).

(١) ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ج٤، ص٥١، ابن قدامة، المغني، ج١٠، ص٢٣٢، ٢٣٣. إلا أن ابن حزم لم يراعتنا بيعه وشراؤه؛ لأن إباحة البيع ثابتة بنصوص الكتاب والسنة فلا يجوز منعه من البيع بغير نص ولا إجماع، المحلى، ج١١، ص١٥١.

(٢) ابن عبد البر، الكافي، ص٥٩٢، الدردير، الشرح الكبير، ج٤، ص٢٦١.

(٣) الغزالي، الوجيز، ج٢، ص١٣٨، النووي، روضة الطالبين، ج٧، ص٤٦٦.

(٤) آل عمران، الآية: ٩٦-٩٧.

(٥) البقرة، الآية: ١٢٥.

(٦) البقرة، الآية: ١٢٦.

وجه الدلالة من هذه الآيات :

أن كل هذه الآيات إنما هي على وجه الحكم لا الخبر، بمعنى أن الله حكم على عباده أن يؤمنوا من دخل البيت؛ لأنه لو كان خبراً لوجد مخبره على ما أخبر به، لأن أخبار الله تعالى لا بد من وجودها على ما أخبر به، وقد قال تعالى في موضع آخر: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾^(١) فأخبر بوقوع القتل فيه، فدل الأمر المذكور إنه من قبيل حكم الله تعالى بالأمن فيه، وأن لا يقتل العائد به واللاجئ إليه.

وكذلك كان حكم الحرم منذ عهد إبراهيم عليه السلام إلى يومنا هذا، وقد كانت العرب في الجاهلية تعتقد ذلك للحرم، وتستعظم القتل فيه على ما كان بقي في أيديهم من شريعة إبراهيم عليه السلام^(٢)، فكانوا في الجاهلية يقتل بعضهم بعضاً خارج الحرم، فإذا دخلوا الحرم، أو لقي الرجل قاتل أبيه لم يهجه، وكان هذا من الآيات التي جعلها الله فيه، كما قال: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مِّمَّا يُرَاهِمُ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾^(٣) والإسلام زاد حرمة^(٤).

كما قالوا: إن هذه الآيات متقاربة المعاني في الدلالة على حظر قتل من لجأ إليه وإن كان مستحقاً للقتل قبل دخوله، ولما عبر تارة بذكر البيت، وتارة بذكر الحرم دل على أن الحرم في حكم البيت في باب الأمن، ومنع قتل من لجأ إليه، ولما لم يختلفوا أنه لا يقتل من لجأ إلى البيت؛ لأن الله تعالى وصفه بالأمن، ولما جعل الله حكم الحرم حكم البيت فيما عظم من حرمة، وعبر تارة بذكر البيت، وتارة بذكر الحرم اقتضى ذلك التسوية بينهما إلا فيما قام دليل تخصيصه، وقد قامت الدلالة في حظر القتل في البيت فخصصناه^(٥)، وبقي حكم الحرم على ما اقتضاه ظاهر

(١) البقرة، الآية: ١٩١ .

(٢) المحاصر، أحكام القرآن، ج١، ص ٧٣ .

(٣) آل عمران، الآية: ٩٦ .

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج١٨، ص ٣٤٣ .

(٥) ذلك أنه لو قتل في البيت لا يقتل فيه صيانة للمسجد، ولو قتل في الحرم قتل، ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ج١٠، ص ١٩٣ .

القرآن من إيجاب التسوية بينهما، والله تعالى أعلم^(١).

ثانياً: من السنة:

١- قول النبي ﷺ يوم افتتح مكة: «لا هجرة، ولكن جهاد ونية، وإذا استنفرتم فانفروا، فإن هذا بلدٌ حرم الله يوم خلق السموات والأرض فهو حرام بحرمه الله إلى يوم القيامة، وإنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي، ولم يحل لي إلا ساعة من نهار، فهو حرام بحرمه الله إلى يوم القيامة، لا يعضد^(٢) شوكة، ولا ينفر صيده، ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها، ولا يختلي^(٣) خلاها»^(٤).

٢- وقوله ﷺ: «إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس، فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمًا، ولا يعضد بها شجرة، فإن أحدٌ ترخص لقتال رسول الله ﷺ فقولوا له: إن الله أذن لرسوله ﷺ ولم يأذن لكم، وإنما أذن لي ساعة من نهار، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس، وليبلغ الشاهد الغائب»^(٥).

والحجة في هذين الحديثين من وجهين:

أحدهما: أنه حرم سفك الدم بها على الإطلاق، وتخصيص مكة بهذا يدل على أنه أراد عموم الدم المباح وغير المباح؛ ذلك أنه لو أراد تحريم سفك الدم الحرام لم تختص به مكة، فإن تحريم سفك الدم الحرام لا يجوز في كل الأراضي والبقاع، فلا يكون تخصيص مكة مفيداً، فدل ذلك على أنه يريد زيادة مزية لمكة على غيرها بأن كل الدماء لا تسفك فيها المباحة منها وغير المباحة.

الثاني: قوله: «ولم يحل لي إلا ساعة من نهار» معلوم أنه إنما أحل له سفك دم حلال في غير الحرم، فحرمه الحرم، ثم أحلت له ساعة، ثم عادت الحرم، ثم أكد

(١) الجصاص، أحكام القرآن، ج٢، ص ٢٣.

(٢) عضدت الشجر: أي قطعت، ابن الأثير، النهاية، ج٣، ص ٢٥١.

(٣) يختلي خلاها: النبات الرطب الرقيق ما دام رطباً، واختلاؤه: قطعه. وأخلت الأرض: كثر خلاها، فإذا يبس فهو حشيش، ابن الأثير، النهاية، ج٢، ص ٧٥.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) سبق تخريجه.

هذا بمنعه قياس غيره عليه، والافتداء به فيه، بقوله: «فإن أخذ ترخص لقتال رسول الله ﷺ فقولوا له: إن الله أذن لرسوله ﷺ، ولم يأذن لكم» (١).

٣- قوله ﷺ: «إن أعدى الناس على الله من قتل في الحرم، أو قتل غير قاتله، أو قتل بذحول» (٢) الجاهلية (٣).

وجه الدلالة: أن هذا الحديث يحظر بعمومه قتل كل من كان فيه فلا يخص منه شيء إلا بدلالة (٤).

ثالثاً: من الأثر:

١- ما روي عن عمر بن الخطاب أنه قال: لو وجدت فيه - يعني حرم مكة - قاتل الخطاب ما مسسته حتى يخرج منه (٥).

٢- ما روي عن ابن عمر قال: لو وجدت فيه - يعني حرم مكة - قاتل عمر ما ندهته (٦) (٧).

٣- ما روي عن ابن عباس قال: لو وجدت قاتل أبي في الحرم ما عرضته (٨) (٩).

(١) ابن قدامة، المغني، ج ١٠، ص ٢٣١، ٢٣٢. بهاء الدين المقدسي، العدة، ص ٥٣٨.

(٢) الذحول، الدحل، الوتر وطلب المكافاة بجناية جنيت عليه من قتل أو جرح ونحو ذلك، والدخل: العداوة أيضاً، ابن الأثير، النهاية، ج ٢، ص ١٥٥.

(٣) أحمد بن حنبل، المسند، ج ١١، ص ٢٦٥، رقم الحديث (٦٦٨١)، ابن أبي شيبة، المصنف، ج ٧، ص ٤٠٦، ٤٠٧، كتاب المغازي، باب حديث فتح مكة، رقم الحديث ٣٦٩١١، وإسناد الحديث حسن. الغبان، فضائل مكة، ج ١، ص ٢٠٨.

(٤) الجصاص، أحكام القرآن، ج ٢، ص ٢٢.

(٥) الأزرق، أخبار مكة، ج ٢، ص ١٤٠، ابن حزم، المحلى، ج ١١، ص ١٤٤.

(٦) ندهته: رددته وزجرته، الفيومي، المصباح المنير، ص ٢٢٨.

(٧) سبق تخريجه.

(٨) عرضته: يعني ما تعرضت له وما منعت من مراده، أو عرضت له بسوء، الفيومي، المصباح المنير، ص ١٥٣.

(٩) سبق تخريجه.

رابعاً: من المعقول: أن أمر الله لنا أن نؤمن من دخل بيته لا يخلو من أن يكون أمراً لنا بأن نؤمنه من الظلم والقتل الذي لا يستحق، أو نؤمنه من قتل قد استحقه بجنايته، فلما كان حمله على الإيمان من قتل غير مستحق عليه بل على وجه الظلم تسقط فائدة تخصيص الحرم به؛ لأن الحرم وغيره في ذلك سواء إذ كان علينا إيمان كل أحد من ظلم يقع به من قبلنا، أو من قبل غيرنا إذا أمكننا ذلك، فعلمنا أن المراد أن نؤمن في الحرم من جناية استحققت عليه، وهذا يشمل ما لو جنى في الحرم، أو في خارج الحرم، إلا أن الدلالة قد قامت من اتفاق أهل العلم على أنه إذا قتل في الحرم قُتل، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ (١) ففرق بين الجاني في الحرم، والجاني إذا لجأ إليه (٢).

وقد ذكروا وجوهاً في الفرق بين اللاجئ للحرم بعد أن جنى خارجه، والمنتهك له بجناية فيه:

أحدها: أن الجاني فيه هاتك لحرمة بإقدامه على الجناية فيه، بخلاف من جنى خارجه ثم لجأ إليه، فإنه معظم لحرمة مستشعر بها بالتجائه إليه، فقياس أحدهما على الآخر باطل.

الثاني: أن الجاني بمنزلة المفسد الجاني على بساط الملك في داره وحرمه، ومن جنى خارجه، ثم لجأ إليه، فإنه بمنزلة من جنى خارج بساط السلطان وحرمه، ثم دخل إلى حرمة مستجيراً.

الثالث: أن الجاني في الحرم قد انتهك حرمة الله سبحانه، وحرمة بيته وحرمه، فهو هاتك لحرمتين بخلاف غيره.

الرابع: أنه لو لم يتم الحد على الجناية في الحرم، لعَمَّ الفساد، وعَظُمَ الشر في حرم الله، فإن أهل الحرم كغيرهم في الحاجة إلى صيانة نفوسهم، وأموالهم،

(١) البقرة، الآية: ١٩١ .

(٢) الجصاص، أحكام القرآن، ج٢، ص ٢١ .

وأعراضهم، ولو لم يشرع الحد في حق من ارتكب الجرائم في الحرم، لتعطلت حدود الله، وعمُّ الضرر للحرم وأهله.

والخامس: أن اللاجئ إلى الحرم بمنزلة التائب المتنصل، اللاجئ إلى بيت الرب تعالى، المتعلق بأستاره، فلا يُناسب حاله، ولا حال بيته وحرمة أن يُهاج، بخلاف المقدم على انتهاك حرمة، فظهر سر الفرق (١).

فالآدمي حرمة عظيمة، وإنما أبيع قتله لعارض أشبه الصائل من الحيوانات المباحة، فإن الحرم لا يعصمها.

فإن استوفى من له الحق في الحرم أساء، ولا شيء عليه (٢).

أما دليل أصحاب هذا القول على ترك مجالسته وإيوائه، ومبايعته، ومشاراته حتى يضطر إلى الخروج، فقول ابن عباس رضي الله عنهما: «إذا دخل القاتل الحرم لم يجالس، ولم يبايع، ولم يؤو، ويأتيه الذي يطلبه فيقول: يا فلان اتق الله في دم فلان واخرج من المحارم، فإذا خرج أقيم عليه الحد» (٣).

وهو في حكم المرفوع لأن مثله لا يقال بالرأي (٤).

ولأنه لو أطمع، أو أووي لتمكن من الإقامة دائماً فيضيع الحق حيث إنه لن يخرج، ولكن لو ضيق عليه، فإنه سيضطر إلى الخروج فيقام عليه الحد (٥).

مناقشة الأدلة:

من خلال ما سبق يتبين لنا أبرز ما استدل به القائلون بأنه لا يقتص من الجاني على النفس إذا جنى خارج الحرم ثم لجأ إليه، ولكن يضيق عليه حتى يضطر إلى الخروج، وقد نوقشت أدلتهم بالتالي:

(١) ابن القيم، زاد المعاد، ج٣، ص ٤٤٨.

(٢) ابن مفلح، المبدع، ج٧، ص ٣٧٨.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) الحويطان، أحكام الحرم المكي، ص ٢٤٣.

(٥) ابن مفلح، المبدع، ج٧، ص ٣٧٨، بهاء الدين المقدسي، العدة، ص ٥٣٩.

أما قوله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾^(١) أنه محمول على البيت؛ لقوله تعالى في موضع آخر: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾^(٢)، فإن قيل: المراد به الحرم كله؛ لأن الله تعالى قال: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٣) ومقامه خارج البيت لا فيه، ففيه جوابان:

أحدهما: أن مقام إبراهيم حجر منقول لا يستقر مكانه، فيجوز أن يكون في وقت وضع الحجر في البيت ثم أخرج منه.

والثاني: أنه محمول على أنه في مقام إبراهيم آيات بينات^(٤).

كما قد تحمل الآيات البينات على أن البيت والحرم فيه الآيات البينات أن من دخله خائفًا عاد آمنًا، فإن الله سبحانه قد كان صرف القلوب عن القصد إلى معارضته، وصرف الأيدي عن إذايته، وجمعها على تعظيم الله وحرمة.

كما أن هذا خبر عما كان، وليس فيه إثبات حكم، وإنما هو تنبيه على آيات، وتقرير نعم متعدّدات مقصودها وفائدتها وتتمام النعمة فيه بعثة محمد ﷺ فمن لم يشهد هذه الآيات، ويرى ما فيها من شرف المقدمات؛ لحرمة ما ظهر من تلك البقعة فهو من الأموات^(٥). فهذه الآيات إنما هي إخبار عما كان في زمن الجاهلية، بدليل قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيَتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾^(٦). كما قيل إن الآية منسوخة بآية: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾^(٧). وقيل إن المراد من دخله كان آمنًا من العذاب في الآخرة، وقيل إن الجملة إنشائية معناها أمنوا من دخل البيت من القتل، والظلم إلا لموجب شرعي^(٨). ومن

(١) آل عمران، الآية: ٩٧.

(٢) آل عمران، الآية: ٩٦.

(٣) آل عمران، الآية: ٩٧.

(٤) الماوردي، الحاوي، ج١٢، ص ٢٢١.

(٥) ابن العربي، أحكام القرآن، ج١، ص ٣٣٠.

(٦) العنكبوت، الآية: ٦٧.

(٧) التوبة، الآية: ٥.

(٨) الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص ٢٦١.

مقتضيات الأمن أن لا يؤخر فيه الحقوق ويعجل استيفائها لأهلها، وإذا أخرت صارت مضاعفة فخرج الحرم عن أن يكون آمناً^(١).

أما ما استدلووا به من حديث: «إن أعدى الناس على الله من قتل في الحرم...»^(٢).

فإن القتل في الحديث محمول على ابتداء القتل ظلماً بغير حق دون القصاص لأمرين:

أحدهما: أن لقتل القصاص أسماء هو أخص إطلاقه على غيره.

الثاني: أنه جعله من أعدى الناس، وليس المقتص من أعدى الناس وأعتاهم؛ لأنه مستوف لحقه، ومستوفي الحق لا يكون عادياً، ولا يوصف بالعدوان، وإنما المعتدي المبتدئ، ولئن كان داخلاً في قوله: «من قتل غير قاتله» فاعيد ذكر قتله في الحرم تغليظاً وتأكيذاً، كما قال تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾^(٣).

كما يمكن أن يجاب على هذا الدليل أن أصحابه يقولون إن من استوفى حقه في الحرم أساء ولا شيء عليه، فكيف يكون معتدياً ولا يعاقب على عدوانه.

أما تفريقهم بين الآدمي وغيره في الحرم، فيجاب عليه أن تغليظ حرمة الآدمي عليه فاسد بالإحرام؛ لأنه يمنع من قتل الصيد، ولا يمنع من القصاص مع تغليظ حرمة الآدمي على الصيد، فكذلك حال الإحرام^(٤).

كما أن من يقول لا يقتص في النفس قالوا بالقصاص فيما دون النفس في الأطراف في الحرم، ولا أمن مع هذا^(٥).

(١) الماوردي، الحاروي، ج٢، ١٢، ص ٢٢١.

(٢) ينظر: المرجع السابق «بتصرف يسير».

(٣) البقرة، الآية: ٢٣٨.

(٤) المرجع السابق، ج٢، ١٢، ص ٢٢٢.

(٥) ابن العربي، أحكام القرآن، ج١، ص ٣٣١، وسيأتي تفصيل المسألة.

وأجيب على هذا أنه لا يلزم من تحريم سفك الدم، والقتل في الحرم تحريم ما دونه؛ لأن حرمة النفس أعظم، والانتهاك بالقتل أشد، كما أن الحد بالجلد، أو القطع يجري مجرى التأديب، فلم يمنع منه كتأديب السيد عبده، فكان الفرق بين النفس وما دونها فرقاً مؤثراً فلا يلزم ما قلتم (١).

أما قول أصحاب المذهب الأول أن الجاني إذا لجأ لم يقم عليه القصاص، وإنما لا يبايع، ولا يشارى، ولا يؤوي، فأجيب عليه من وجهين:

الأول: أن هذا مناقض للأمن؛ لأن اضطرار الجاني إلى الخروج لا يصح معه أمن (٢).

الثاني: أن نهى الناس عن مبايعته ومكالمته مخالف للدليل، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (٣)، فلا يجوز منعه من البيع بغير نص ولا إجماع (٤).

وكذلك فإن الله تعالى أمر بإفشاء السلام، فلا يجوز منعه إلا بنص، أو إجماع، وذلك في قوله ﷺ: «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث» (٥). ولكن أصحاب هذا القول أمروا بهجره وهو محظور، ومنعوا من بيعه وهو مباح، وأخروا الاقتصاص منه وهو واجب، فصار في الكل مخالفاً للنص (٦).

ويمكن أن يجاب على هذا الاعتراض أن هجره إنما كان لمصلحة، وقد ثبت أن النبي ﷺ هجر الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك وأمر الصحابة بهجرهم (٧)، فالهجر إن كان لمصلحة دينية لا بأس به.

(١) ابن القيم، زاد المعاد، ج٣، ص ٤٤٦، ٤٤٧.

(٢) ابن العربي، أحكام القرآن، ج١، ص ٣٣١.

(٣) البقرة، الآية:

(٤) ابن حزم، المحلى، ج١١، ص ١٥١.

(٥) الحديث صحيح رواه: أبو داود، سنن أبي داود، ج٤، ص ٢٨٠، كتاب الأدب، باب في من يهجر أخاه المسلم رقم الحديث ٤٩١٠، النسائي، وينظر، الألباني، صحيح الترغيب والترهيب، ج٣، ص ٥٠، كتاب الأدب، باب التهريب من التهاجر، رقم الحديث ٢٧٥٧.

(٦) الماوردي، الحاوي، ج١٢، ص ٢٢٢.

(٧) وذلك في الحديث الطويل الذي رواه كعب بن مالك أحد الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك، وقد روى الحديث البخاري، صحيح البخاري المطبوع مع الفتحة، ج٨، ص ٤٥٢، ٤٥٣، كتاب المغازي، باب حديث كعب بن مالك، رقم الحديث ٤٤١٨.

أدلة المذهب الثاني :

القائلون باستيفاء القصاص في النفس في حرم مكة المكرمة، وهم المالكية والشافعية، فقد استدلووا بالكتاب، والسنة، والمعقول.

أولاً: من الكتاب :

- ١- قوله تعالى: ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ (١).
- ٢- وقوله تعالى: ﴿ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ ﴾ (٢).
- ٣- وقوله: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ (٣).
- ٤- وقوله عز من قائل: ﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَاناً فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُوراً ﴾ (٤).

فدل عموم هذه الآيات أن القصاص يُستوفى في كل مكان، ولم يخص الشارع فيها مكاناً دون مكان، ذلك أنه لم يقترن بها تخصيص الحل من الحرم (٥).

ثانياً: من السنة :

- ١- أن النبي ﷺ لما دخل مكة يوم الفتح، قيل له إن ابن خطل متعلق بأستار الكعبة فقال: « اقتلوه » (٦).
 - ٢- ما ورد في الصحيحين: « أن الحرم لا يعيذ عاصياً ولا فاراً بدم » (٧).
- فدلت هذه الأحاديث على وجوب استيفاء القصاص على الفور دون تأخير

(١) المائدة، الآية: ٤٥ .

(٢) البقرة، الآية: ١٩١ .

(٣) البقرة، الآية: ١٧٨ .

(٤) الإسراء، الآية: ٣٣ .

(٥) الماوردي، الحاوي، ج٢، ص ٢٢١ .

(٦) البخاري، صحيح البخاري «المطبوع مع الفتح»، ج٤، ص ٥٣٦، كتاب جزاء الصيد، باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام، رقم الحديث ١٨٤٦، مسلم، صحيح مسلم «المطبوع مع شرح النووي»، ج٩، ص ١٣١، كتاب الحج، باب جواز دخول مكة بغير إحرام.

(٧) تقدم تخريجه وسيأتي زيادة تفصيل عن الحديث.

سواء التجأ الجاني إلى الحرم أم لا^(١)؛ لأن ابن خطل كان قد قتل رجلاً من الأنصار مسلماً ثم ارتد، كذلك ذكر أهل السير، وهذا يبيح دمه عند الجميع^(٢).

ثالثاً: من المعقول :

- ١- أنه قتل لا يوجب الحرم ضمانه فلم يمنع منه كقتل الحية والعقرب^(٣).
- ٢- أن الإسلام الذي هو الأصل، وبه اعتصم الحرم، لا يمنع من إقامة الحدود والقصاص، وأمر لا يقتضيه الأصل أخرى إلا يقتضيه الفرع^(٤).
- ٣- أن كل قصاص جاز استيفاؤه في الحل جاز استيفاؤه في الحرم كالقاتل في الحرم؛ ولأن كل قصاص استوفى من جانبه في الحرم استوفى منه إذا لجأ إلى الحرم كالأطراف^(٥)، ولأنه لو وجد سببه في الحرم جاز استيفاؤه فيه، فإذا وجد سببه في الحل جاز استيفاؤه في الحرم^(٦).

مناقشة أدلة القول الثاني: القائلين بجواز استيفاء القصاص في النفس في حرم مكة المكرمة، وقد استدلوا أولاً بعموم الآيات الواردة في القصاص والتي لم تفرق بين الحرم الحل، وقد أوجب على ذلك، أن هذه الآيات مخصصة بآيات تأمين من دخل الحرم، فأيات القصاص واردة في إيجاب القصاص لا في حكم الحرم، وقوله: ﴿ومن دخله كان آمناً﴾^(٧)، وارد في حكم الحرم ووقوع الأمن لمن لجأ إليه فيجري كل واحد من الآيات على بابه، ويستعمل فيما ورد فيه، ولا يعترض بأي القصاص على حكم الحرم.

(١) الشربيني، مغني المحتاج، ج٤، ص ٤٣ .

(٢) ابن عبد البر، التمهيد، ج٦، ص ١٦٧ .

(٣) الشيرازي، المهذب، ج٣، ص ١٩٧، النووي، المجموع، ج١٨، ص ٤٧٢ .

(٤) ابن العربي، أحكام القرآن، ج١، ص ٦٥ .

(٥) الماوردي، الحاوي، ج١٢، ص ٢٢١ .

(٦) القاضي عبد الوهاب، المعونة، ج٣، ص ١٣١٣ .

(٧) آل عمران، الآية: ٩٧ .

كما أن إيجاب القصاص متقدم لا محالة على إيجاب أمن الحرم؛ لأنه لو لم يكن القصاص واجباً قبل ذلك استحال أن يقال هو آمن مما لم يكن ولم يستحق عليه، فدل ذلك على أن الحكم بأمنه بدخول الحرم متأخر عن إيجاب القصاص (١).

أما ما استدلوا به من السنة من أن النبي ﷺ قتل ابن خطل على الرغم من أنه كان متعلقاً بأستار الكعبة، فيجاب عليه أن قتل النبي ﷺ له بناء على الرخصة التي رخصها الله له من الإذن بالقتال فيها، فهي رخصة خاصة بالنبي ﷺ، وفي الساعة التي أبيحت له فيها عندما كانت حلالاً ثم عادت حرمتها؛ ولذلك منع الناس أن يقتدوا به فيها وبين أنها له على الخصوص (٢).

أما استدلالهم بحديث: «إن الحرم لا يعيد عاصياً، ولا فاراً بدم، ولا فاراً بخربة». فإن هذا ليس حديثاً عن النبي ﷺ، بل هو قول عمرو بن سعيد (٣) رداً منه على أبي شريح العدوي (٤) عندما رآه يبعث البعوث إلى مكة فقال له: «أذن لي أيها الأمير أحدثك قولاً قام به رسول الله ﷺ الغد من يوم الفتح، فسمعتة أذناي، ووعاه قلبي، وأبصرته عيناي حين تكلم به، إنه حمد الله وأثنى عليه ثم قال: «إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس، فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمًا، ولا يعضد بها شجرة. فإن أحدًا ترخص لقتال رسول الله ﷺ فقولوا له: إن الله أذن لرسوله ﷺ ولم يأذن لكم، وإنما أذن لي ساعة من نهار، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس، وليبلغ الشاهد الغائب» فقبل لأبي شريح: ما قال لك عمرو؟ قال: أنا أعلم بذلك منك يا أبا شريح، إن الحرم لا يعيد

(١) الجصاص، أحكام القرآن، ج٢، ص ٢٢.

(٢) ابن قدامة، المغني، ج١٠، ص ٢٣٢، ابن حزم، المحلى، ج١١، ص ١٥١، ابن القيم، زاد المعاد، ج٣، ص ٤٤٦.

(٣) عمرو بن سعيد بن العاص بن أمية القرشي، من سادة بني أمية، استخلفه عبد الملك بن مروان على دمشق، فاخذ من أهلها البيعة لنفسه ثم ما لبث أن قتله - أي - الوليد، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٤، ص ٥٢٠.

(٤) أبو شريح الخزاعي ثم الكعبي، خويلد بن عمرو، وقيل: عمرو بن خويلد من بني عدي. أسلم قبل الفتح وكان معه لواء خراقة يوم الفتح، مات بالمدينة سنة ثمان وستي، ابن حجر، الإصابة، ج٧، ص ١٧٣.

عاصياً ولا فاراً بدم، ولا فاراً بخربة» (١).

فهو من كلام الفاسق عمرو بن سعيد الأشدق، يردُّ به حديث رسول الله ﷺ، فكيف يحتج بكلام هذا ويُرد به كلام النبي ﷺ، وقول رسول الله ﷺ أحق أن يتبع (٢).

أما أدلتهم العقلية، والتي قالوا فيها إن الأطراف تستوفى في الحرم والحدود تقام فيه، وما جاز في الأطراف يجوز في الأنفس فيجاء عليه من أوجه:

أن هذه المسألة وهي استيفاء القصاص في الأطراف فيها قولان للعلماء، وهما روايتان منصوبتان عن الإمام أحمد، فمن منع الاستيفاء نظر إلى عموم الأدلة العاصمة بالنسبة إلى النفس وما دونها، ومن فرق قال: سفك الدم إنما ينصرف إلى القتل، ولا يلزم من تحريمه في الحرم تحريم ما دونه؛ لأن حرمة النفس أعظم، والانتهاك بالقتل أشد، وقالوا: ولأن الحد بالجلد أو القطع يجري مجرى التأديب، فلم يمنع منه كتأديب السيد عبده (٣).

كما أن الأمر بهذه الأشياء عام في كل زمان ومكان بخلاف القصاص، فإن آيات الأمن في الحرم قد خصصت عمومها (٤).

فهذه الآيات العامة لا تعرض فيها لزمان الاستيفاء ولا مكانه، كما لا تعرض فيها لشروطه وعدم موانعه، فإن اللفظ لا يدل عليها بوضعه ولا بتضمنه، فهو مطلق بالنسبة إليها، ولهذا إذا كان للحكم شرط أو مانع، لم يُقَل: إن توقف الحكم عليه تخصيص لذلك العام، فلا يقول قائل: إن قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ (٥). مخصص بالمنكوحة في عدتها، أو بغير إذن وليها، أو بغير شهود،

(١) البخاري، صحيح البخاري المطبوع مع الفتح، ج٤، ص٥١٤، رقم الحديث ١٨٣٢، وقد تقدم تخريجه.

(٢) ابن حزم، المحلى، ج١١، ص١٤٩، ابن قدامة، المغني، ج١٠، ص٢٣٢، ابن القيم، زاد المعاد، ج٣، ص٤٤٦.

(٣) ابن القيم، زاد المعاد، ج٣، ص٤٤٧، ابن قدامة، المغني، ج١٠، ص٢٣٢.

(٤) ابن قدامة، المغني، ج١٠، ص٢٣٢.

(٥) النساء، الآية: ٢٤.

فهكذا النصوص العامة في استيفاء الحدود والقصاص لا تعرض فيها لزمه، ولا مكانه، ولا شرطه، ولا مانعه، ولو قدر تناول اللفظ لذلك، لوجب تخصيصه بالأدلة الدالة على المنع، لثلا يبطل موجبها، ووجب حمل اللفظ العام على ما عداها كسائر نظائره، وإذا خصصتم تلك العمومات بالحامل، والمرضع، والمريض الذي يرجى برؤه، والحال المحرمة للاستيفاء، كشدة المرض، أو البرد، أو الحر، فما المانع من تخصيصها بهذه الأدلة؟ وإن قلتم: ليس ذلك تخصيصاً، بل تقييد لمطلقها، قلنا هذا أيضاً من باب التقييد لمطلق الآيات (١).

وأما قياسهم الجاني اللاجئ بالكلب العقور، فغير صحيح، فإن ذلك طبعه الأذى فلم يحرمه الحرم ليدفع أذاه عن أهله، بخلاف غيره فيبقى الحكم في سائر الأشياء على الحرمة؛ لأن الحرم يعصمها (٢).

ولأن النبي ﷺ قال: «خمس من الدواب كلهن فاسق يقتلن في الحرم: الغراب، والحدأة، والعقرب، والفأرة، والكلب العقور» (٣).

فنبه بقتلهن في الحل والحرم على العلة، وهي فسقهن، ولم يجعل التجاءهن إلى الحرم مانعاً من قتلهن (٤).

وأما قولهم: إن الحرم لا يعيذ من انتهك فيه الحرمة إذا أتى فيه ما يوجب الحد، فكذلك اللاجئ إليه، فهو جمع بين ما فرق الله ورسوله، والصحابة بينهما (٥) بالأدلة التي ذكرناها، وقد أشرنا إلى الفرق بين الجاني في الحرم، والجاني اللاجئ إليه فيما سبق فلا حاجة لإعادتها. والله أعلم.

فهذه مجمل الأدلة التي استدل بها كل فريق، وما ورد عليها من مناقشات.

(١) ابن القيم، زاد المعاد، ج٣، ص٤٤٥، ٤٤٦، ابن قدامة، المغني، ج١٠، ص٢٣٢.

(٢) ابن قدامة، المغني، ج١٠، ص٢٣٢.

(٣) البخاري، صحيح البخاري «المطبوع مع الفتح»، ج٤، ص٥٠٦، كتاب جزاء الصيد، باب ما يقتل الحرم من الدواب، رقم الحديث ١٨٢٩.

(٤) ابن القيم، زاد المعاد، ج٣، ص٤٤٥.

(٥) المرجع السابق، ص٤٤٧.

الترجيح :

من خلال عرضنا لأقوال الفقهاء في مسألة إقامة القصاص على النفس فيمن جنى خارج الحرم ثم لجأ إليه، وما استدل به أصحاب كل قول يتبين لنا ما يلي :

١- قوة أدلة كل فريق، واستدلالهم بأدلة من الكتاب، والسنة، والأثر تؤيد ما ذهبوا إليه .

٢- أننا لو أخذنا برأي المذهب الأول القائل أنه لا يقتص من الجاني في النفس إذا لجأ إلى الحرم بشرط أن نضطره إلى الخروج بترك مبايعته، ومشاراته، وإيوائه، فإننا نجد أنه يصعب تطبيق هذا الشرط لاسيما في عصرنا الحاضر، وذلك للأسباب التالية :

- الكشافة السكانية الكبيرة في منطقة مكة المكرمة، والتي قد يصل عدد سكانها في بعض أيام السنة من مقيمين فيها، أو قادمين إليها إلى أربعة مليون نسمة^(١)، لاسيما مع سهولة الوصول إليها خاصة مع طرق المواصلات الحديثة ووسائلها، فكيف يمكن مع هذه الأعداد المهولة من الناس ضبط وضمان شرط أصحاب القول الأول؟

- لو علم كثير من القتلة بهذا القول للجأ كثير منهم إلى حرم مكة المكرمة؛ لكي يعصموا دماءهم من القصاص المستحق عليهم، ولن يعدموا من يعينهم ويوفر لهم كل ما يحتاجون إليه، خاصة مع ضعف الوازع الديني عند بعض الناس، وتقديمهم الدينار والدرهم على شعائر دينهم، وحرمت ربهم .

- إذا حصل ذلك لا قدر الله فلن يعود الحرم حينها آمناً، وإنما سيكون مقراً ومرتعاً للمجرمين والقتلة، الذين لن يرعوا حقاً للحرم ولا الحرمات، خاصة وأن بعض من يأخذ بهذا القول من الفقهاء لا يرتضي حتى بسجن الجاني، وإنما الاكتفاء بدعوته للخروج، ذلك أن بعضهم كره السجن بمكة، وقال : « لا ينبغي أن يكون بيت عذاب في بيت رحمة »^(٢) .

(١) ورد ذلك في جريدة المدينة السعودية، العدد ١٥٧٧٠، الثلاثاء ١ جماد الأولى من عام ١٤٢٧هـ.

(٢) ابن حزم، المحلى، ج١١، ص ١٥٢ .

لذا فإن الأولى الأخذ بقول المالكية والشافعية في هذه المسألة خاصة في مثل زماننا هذا الذي كثرت فيه الجرائم، وانتهاك الحدود، والتعدي على أموال الناس، وأنفسهم لأتفه الأسباب وأحقرها، ويُحمل الأمن الوارد في الآيات على تأمين من دخل الحرم من القتلة والمجرمين العابثين بحياة الناس، وذلك بسرعة استيفاء الحقوق منهم وعدم تأجيلها، وإقامة شرع الله فيهم، فإن الأمن في الأم كلها يقاس بمدى تنفيذ العقوبات الرادعة الزاجرة للمجرمين وأمثالهم عن العود إلى ما لا يرضي الله، ويضر بالناس.

ولا أظن أن من يذهب إلى القول الأول يرى تطبيقه في زماننا؛ وذلك لاختلاف الأحوال من زمان لآخر، وقد ثبت أن الصحابة رضوان الله عليهم غيروا بعض الأحكام عندما اقتضت المصلحة تغييرها، ومن ذلك تغيير عمر رضي الله عنه حكم الطلاق الثلاث، واعتباره له ثلاث تطليقات بعد أن كان يعد في زمن النبي ﷺ تطليقة واحدة (١).

فتغيير الحكم إن كان لمصلحة لا مانع منه بضوابط معينة (٢)، فكيف إن كان هذا التغيير لصالح قول آخر قال به جمع من فقهاء الإسلام المعتبرين والمعتد برأيهم كالمالكية والشافعية، لذلك كان قولهم أسلم في الأخذ به لاسيما في زماننا، والله تعالى أعلم.

(١) وذلك في الحديث الذي رواه مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر رضي الله عنهما طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيته عليهم، فامضاه عليهم. جـ ١٠، ص ٧٠، كتاب الطلاق، باب الطلاق الثلاث في عهد رسول الله ﷺ.

(٢) وينظر: حسين الترتوري، تغيير الأحكام بتغيير الأزمان، ص ١٩٣، بحث منشور في مجلة البحوث الفقهية المعاصرة.

المطلب الثاني: إذا ارتكبت الجناية التي توجب القصاص فيما دون النفس خارج الحرم، ثم لجأ إليه:

أقوال العلماء:

اتفق فقهاء الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، وإحدى الروایتين عن الإمام أحمد^(٤) أنه يقتصر فيما دون النفس في الحرم مطلقاً، سواء جناها في الحرم، أو في خارجه ثم لجأ إليه، وهذا هو القول الأول.

أما القول الثاني: فهو الرواية الثانية عن الإمام أحمد وهي ظاهر المذهب أنه لا يستوفى من الملتجئ إلى الحرم إذا جنى جناية توجب القصاص فيما دون النفس خارج الحرم ثم لجأ إليه^(٥)، وهذه الرواية من مفردات مذهبهم^(٦)، واشتروطوا فيه شرط القصاص في النفس أنه لا يبايع ولا يشارى ولا يطعم ولا يؤوى، ويقال له اتق الله وأخرج إلى الحل؛ ليستوفى منك الحق الذي قبلك، فإذا خرج استوفى حق الله منه^(٧).

الأدلة:

استدل أصحاب المذهب الأول بما يلي:

١- أن النبي ﷺ قال: «فلا يسفك فيها دم»^(٨) فالحرم هو سفك الدم دون

(١) ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ج٤، ص٥١، ج١٠، ص١٩٣، الجصاص، أحكام القرآن، ج٢، ص٢٣.

(٢) الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٢٦١، المواق، التاج والإكليل، ج٦، ص٢٥٣.

(٣) النووي، روضة الطالبين، ج٧، ص٩٢، النووي، المجموع، ج٧، ص٤٦٦.

(٤) ابن قدامة، المغني، ج١٠، ص٢٣٠، بهاء الدين المقدسي، العدة، ص٥٣٨، ابن القيم، زاد المعاد، ج٣، ص٤٤٦.

(٥) ابن قدامة، المغني، ج١٠، ص٢٣٠، المرادوي، الإنصاف، ج١٠، ص١٦٧، ١٦٨، ابن مفلح، المبدع، ج٧، ص٣٧٧، ٣٧٩.

(٦) المرادوي، الإنصاف، ج١٠، ص١٦٨، إلا ابن حزم من الظاهرية قال: «فإذا ارتفع الأشكال وجب تأمين من دخل مكة جملة من كل قتل وقصاص وحد» فهو يوافق الحنابلة في هذه المسألة. المحلى، ج١١، ص١٥١.

(٧) ابن قدامة، المغني، ج١٠، ص٢٣٠، المقدسي، العدة، ص٥٣٨، ٥٣٩.

(٨) سبق تخريجه.

سواه؛ لأن حرمة النفس أعظم، فلا يقاس عليها غيرها^(١).

٢- أن القصاص فيما دون النفس يجرى مجرى التأديب، فلم يمنع منه، كتأديب السيد عبده، إذ لو منع الحرم منه لامتنع تأديب الوالد لولده، والمعلم لتلميذه في الحرم، ولا قائل بذلك^(٢).

٣- أن الأطراف يسلك بها مسلك الأموال، ومن جنى على المال إذا لجأ إلى الحرم يؤخذ منه؛ لأنه حق العبد، فكذا يقتص منه في الأطراف، بخلاف القصاص في النفس؛ لأنه ليس بمنزلة المال^(٣).

أما دليل القول الثاني: فهو عموم الأدلة العاصمة بالنسبة إلى النفس وما دونها، فإن ما دون النفس يأخذ حكمها^(٤)، والله أعلم.

الترجيح:

من خلال عرض أقوال الفقهاء في مسألة استيفاء القصاص فيما دون النفس لمن جنى جناية خارج الحرم ثم لجأ إليه يترجح لي جواز استيفائه وهو قول الجمهور، للأسباب التالية:

١- أن الآيات والأحاديث الواردة في تأمين من دخل الحرم والتي وقع الخلاف بين الفقهاء في تأويلها إنما وردت على النفس، وتحريم سفك الدم، لا على الأطراف، والأطراف لا تماثل النفس.

٢- أن القصاص فيما دون النفس يجرى مجرى التأديب، فلو منعناه فكأننا نمنع جملة التأديب الحاصل في الحرم بالقصاص وغيره، ولا قائل بذلك، والله أعلم.

(١) ابن قدامة، المغني، ج١٠، ص ٢٣٠.

(٢) ابن القيم، زاد المعاد، ج٣، ص ٤٤٧.

(٣) ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ج٤، ص ٥٢.

(٤) ابن القيم، زاد المعاد، ج٣، ص ٤٤٦.

الخاتمة

الحمد لله الذي أتم علينا النعمة ووفقنا لإنجاز هذا البحث، والذي أسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت فيه لعرض مسألة «إقامة القصاص في النفس، وما دونها في حرم مكة المكرمة» وأن يكون القارئ قد عرف المقصود من حرم مكة وهي المنطقة التي حرّمها الله واختصها بأحكام ليست لغيرها من البقاع، وأن المقصود بحرم مكة ليس المسجد الحرام وحده وإنما كل البقعة المحرمة التي بينت حدودها من مداخل مكة الحديثة.

وقد توصلت من خلال هذا البحث إلى ما يلي:

١- أن من جنى جناية في الحرم سواء كانت على النفس، أو ما دونها فإنه مؤاخذ بجنائه فيقام عليه الحد والقصاص في حرم مكة سواء كان القصاص في النفس أو ما دونها؛ لأن هذا الجاني انتهك حرمة الحرم، فيعامل بالمثل من انتهاك حرمة ولو كان في الحرم، وهذا محل اتفاق بين الفقهاء.

٢- أن من جنى جناية خارج الحرم ثم لجأ إلى الحرم، فإن هذه الجناية لا تخلو أن تكون جناية على النفس تستوجب القصاص في النفس، أو جناية على ما دون النفس كالجناية على الأطراف والجروح تستوجب القصاص فيما دون النفس.

فإن كانت الأولى - وهي الجناية على النفس - فقد اختلف فيها الفقهاء على قولين: الأول وهو قول أكثر الصحابة، والتابعين، ومذهب الحنفية، والحنابلة، والظاهرية، ويقضي بأن لا يقام عليه القصاص في النفس في الحرم، لورود الآيات والأحاديث الدالة على تأمين من دخل الحرم ولا يكون التأمين إلا لمن استوجب القتل خارج الحرم ثم لجأ إليه؛ لأن من لم يستوجبه فتأمينه متعين في كل أرض، أما حرم مكة ففيه زيادة تأمين، وذلك لمن استوجب عليه القتل خارج الحرم فإنه يؤمن إذا دخل الحرم؛ لأنه لا أمن مع القتل.

أما القول الثاني : فهو للمالكية والشافعية، ويقضي بإقامة القصاص في حرم مكة مطلقاً سواء كان على النفس، أو ما دونها، لعموم الآيات الواردة في وجوب القصاص في كل وقت وزمن ومكان، وأما الآيات الواردة في تأمين من دخل الحرم، فإنها تحمل على ما كان في الجاهلية.

وقد توصلت من خلال هذا البحث إلى ترجيح القول الثاني، لأن المصلحة تقتضيه؛ ولأننا لو قلنا بالقول الأول لأصبحت مكة مقراً للمجرمين والقتلة لاسيما مع سهولة تزوير الأوراق الرسمية، وسهولة الوصول إلى مكة بوسائل النقل الحديثة، فلا يكون الحرم آمناً مع مثل هذه الأحوال.

أما إن كانت الجناية على ما دون النفس فالراجح إقامة القصاص، وإن ارتكبت الجناية خارج الحرم، ثم لجأ الجاني إلى الحرم؛ لأن هذا قول الجمهور، ولأن ما دون النفس لا يصل إلى النفس في الحرم والتعظيم.

هذا والله أسأل أن أكون قد وفقت في عرض هذه المسألة وهديت فيها إلى القول الراجح، وما كان فيها من صواب فهو من الله وما كان فيها من خطأ وزلل فمن نفسي، والشيطان والله ورسوله بريئان منهما، والله تعالى أعلم.

قائمة المصادر والمراجع

- ١) إثارة الترغيب والتشويق إلى تاريخ المساجد الثلاثة والبيت العتيق. تأليف الإمام: محمد بن إسحاق الخوارزمي، المتوفى سنة ٨٢٧هـ، دراسة وتحقيق: سيد كسروي حسن، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢) أحكام الحرم المكي الشرعية، تأليف عبدالعزيز بن محمد الحويطان، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية: وكالة المطبوعات والبحث العلمي، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٣) الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب المصري البغدادي الماوردي، المتوفى سنة ٤٥٠هـ، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد جاسم الحديثي، (الطبعة: بدون)، بغداد: مطبعة المجمع العلمي، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٤) الأحكام السلطانية، للقاضي: أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي، المتوفى سنة ٣٨٠، طبعة جديدة تشرف بخدمتها وتصحيحها محمود حسن، (الطبعة: بدون)، بيروت - لبنان، دار الفكر، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٥) أحكام القرآن، أبو بكر أحمد الرازي الجصاص، المتوفى سنة ٣٧٠هـ، (الطبعة: بدون)، (مكان النشر: بدون)، دار الفكر، (التاريخ: بدون).
- ٦) أحكام القرآن، للإمام أبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي، المتوفى سنة ٥٤٣هـ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الطبعة الأولى، بيروت - دار الكتاب العربي، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٧) أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، تأليف: أبي الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد الأزرق، وتحقيق: رشدي الصالح ملحس، الطبعة العاشرة، مكة المكرمة: مكتبة الثقافة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٨) الاختيار لتعليل المختار، عبد الله بن محمود بن مودود الموصللي الحنفي، المتوفى

سنة ٦٨٣هـ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: علي عبد الحميد أبو الخير، محمد وهبي سليمان، الطبعة الأولى، دمشق - بيروت: دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(٩) أساس البلاغة، تأليف: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، (الطبعة: بدون)، بيروت - لبنان: دار الفكر، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

(١٠) الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ. دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، قدم له وقرّظه: الدكتور: محمد عبد المنعم البري، الدكتور: عبد الفتاح أبو سنة، الدكتور: جمعة طاهر النجار. الطبعة الأولى، بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

(١١) الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي. الطبعة الثامنة، بيروت - لبنان: دار العلم للملايين، تموز (يوليو) ١٩٨٩م.

(١٢) الأم، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، المتوفى سنة ٢٠٤هـ، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان: دار ابن حزم، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

(١٣) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي، المتوفى سنة ٨٨٥هـ، صححه وحققه: محمد حامد الفقي، الطبعة الثانية، بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي (التاريخ: بدون).

(١٤) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، المتوفى سنة ٥٨٧هـ، (الطبعة: بدون)، بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، (التاريخ: بدون).

(١٥) البداية والنهاية، لأبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي، المتوفى سنة ٧٧٤هـ، دقق أصوله وحققه: الدكتور أحمد أبو ملح، الدكتور علي نجيب

عطوي، الأستاذ فؤاد السيد، الأستاذ مهدي ناصر الدين، الأستاذ علي عبدالساتر. الطبعة الأولى. بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٦) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، للإمام أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد ابن رشد القرطبي الأندلسي «الشهير بابن رشد الحفيد»، (الطبعة: بدون). (مكان النشر: بدون)، دار الفكر، (التاريخ: بدون).

١٧) البدر المنتقى في شرح الملتقى، محمد بن علي بن محمد المعروف بعلاء الدين الحصكفي، المتوفى سنة ١٠٨٨هـ، «المطبوع بهامش مجمع الأنهر»، (الطبعة: بدون)، بيروت - لبنان: مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي، (التاريخ: بدون).

١٨) البناية في شرح الهداية، لأبي محمد محمود بن أحمد العيني، المتوفى سنة ٨٥٥هـ. الطبعة الثانية، بيروت - لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

١٩) التاج والإكليل لمختصر خليل، لأبي عبد الله، محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري، الشهير بالمواق، المتوفى سنة ٨٩٧هـ، مطبوع بهامش مواهب الجليل، الطبعة الثالثة، (مكان النشر: بدون) دار الفكر، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٢٠) تاريخ بغداد، أو مدينة السلام، أبو بكر، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، (الطبعة: بدون)، بيروت - لبنان: دار الكتاب العربي، (التاريخ: بدون).

٢١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، فخر الدين بن عثمان بن علي الزيلعي، المتوفى سنة ٧٤٣هـ، الطبعة الأولى، مصر: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق بمصر المحمية، ١٣١٥هـ، أعيد طبعه بالأوفست، الطبعة الثانية، بيروت - لبنان: دار المعرفة، (التاريخ: بدون).

٢٢) تغير الأحكام بتغير الأزمان، الدكتور: حسين مطاوع الترتوري، بحث منشور

- في مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد التاسع والخمسون، عام ١٤٢٤هـ.
- (٢٣) التكملة الثانية للمجموع شرح المذهب . للمطيعي، (الطبعة: بدون).
(مكان النشر: بدون)، دار الفكر (التاريخ: بدون).
- (٢٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تأليف أبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر القرطبي، تحقيق: سعيد أحمد أعراب ومحمد الفلاح . الطبعة الثانية، (مكان النشر: بدون)، الورشة العربية للتجليد الفني، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٢م.
- (٢٥) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، شمس الدين، محمد بن عرفة الدسوقي، المتوفى سنة ١٢٣٠هـ، (الطبعة: بدون). (مكان النشر: بدون)، دار الفكر، (التاريخ: بدون).
- (٢٦) الحاوي الكبير، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، المتوفى سنة ٤٥٠هـ، حققه وخرج أحاديثه وعلّق عليه: د. محمود مطرجي، وساهم معه بالتحقيق: د. ياسين بن ناصر الخطيب، ود. عبدالرحمن بن عبدالرحمن شميلة الأهدل، ود. أحمد شيخ ماحي، (الطبعة: بدون). بيروت - لبنان: دار الفكر، المكتبة التجارية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- (٢٧) حكمة التشريع وفلسفته، للأستاذ الشيخ علي أحمد الجرجاوي، (الطبعة: بدون)، (مكان النشر: بدون)، دار الفكر، (التاريخ: بدون).
- (٢٨) الدر المختار شرح تنوير الأبصار، محمد بن علي بن محمد المعروف بعلاء الدين الحصكفي، المتوفى سنة ١٠٨٨هـ، « مطبوع مع حاشية ابن عابدين ». دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، قدم له وقرّظه: محمد بكر إسماعيل، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- (٢٩) رد المختار على الدر المختار، الشهير بحاشية ابن عابدين، محمد أمين بن عمر المعروف بابن عابدين، المتوفى سنة ١٢٥٢هـ، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، قدم له وقرّظه: محمد بكر

إسماعيل، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٣٠) روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٣١) الزهور المقتطفة من تاريخ مكة المشرفة، لتقي الدين أبي الطيب محمد بن أحمد بن علي القرشي الهاشمي الحسيني الفاسي، المتوفى سنة ٨٣٢هـ، حققه وعلّق عليه أديب محمد الغزاوي، قرأه وقدم له: محمود الأرناؤوط، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان: دار صادر، ٢٠٠٠م.

٣٢) زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية شمس الدين أبي عبد الله محمد ابن أبي بكر الزرعي الدمشقي، المتوفى سنة ٧٥١هـ، حقق نصوصه، وخرج أحاديثه، وعلّق عليه: شعيب الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط، الطبعة الثالثة عشرة، بيروت - سوريا: مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٣) سنن أبي داود، أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، المتوفى سنة ٢٧٥هـ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (الطبعة: بدون)، صيدا - بيروت: المكتبة العصرية، (التاريخ: بدون).

٣٤) السنن الكبرى، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، المتوفى سنة ٤٥٨هـ، نسخة جديدة محققة ومخرجة الأحاديث بإشراف مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان: دار الفكر، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٣٥) سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان: دار الفكر، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

(٣٦) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، شهاب الدين أبو الفلاح عبدالحكي بن أحمد بن محمد بن العماد الحنبلي، المتوفى سنة ١٠٨٩هـ، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(٣٧) شرح حدود ابن عرفة، الموسوم: الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية، لأبي عبد الله محمد الأنصاري الرصاع، المتوفى سنة ٨٩٤هـ. تحقيق: محمد أبو الأجفان. الطاهر المعموري، الطبعة الأولى. بيروت - لبنان: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م.

(٣٨) الشرح الكبير على مختصر خليل، أبو البركات، أحمد بن محمد بن أحمد الدردير، المتوفى سنة ١٢٠١هـ، مطبوع بهامش حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، (الطبعة: بدون)، (مكان النشر: بدون)، دار الفكر (التاريخ: بدون).

(٣٩) الشرح الكبير على متن المقنع، شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، المتوفى سنة ٦٨٢هـ. « مطبوع مع المغني »، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان: دار الفكر، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(٤٠) شرح منتهى الإرادات، المسمى دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، المتوفى سنة ١٠٥١هـ، الطبعة الأولى، بيروت: عالم الكتب، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

(٤١) الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة، بيروت - لبنان: دار العلم للملايين. ١٩٩٠م.

(٤٢) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة ٢٥٦هـ، « مطبوع مع فتح الباري »، عني بتحقيقها وترتيب كتبها وأبوابها وأحاديثها: عبدالعزيز بن عبد الله بن باز، ومحمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثالثة، بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- ٤٣) صحيح الترغيب والترهيب، محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٤٤) صحيح مسلم، أبو الحسين، مسلم بن الحجاج القشيري، المتوفى سنة ٢٦١هـ، «مطبوع مع شرح النووي»، حقق أصوله وخرج أحاديثه: الشيخ خليل مأمون شيخا، الطبعة الرابعة، بيروت - لبنان: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٤٥) صفة الصفوة، جمال الدين أبو الفرج، عبدالرحمن بن علي الجوزي، المتوفى سنة ٥٩٧هـ، صنع فهرسه: عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان: دار الفكر، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ٤٦) طلبه الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، نجم الدين بن حفص النسفي، المتوفى سنة ٥٣٧هـ، مراجعة وتحقيق الشيخ: خليل الميس، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٤٧) العدة شرح العمدة، بهاء الدين عبدالرحمن بن إبراهيم المقدسي، رقمها وصححها وخرج أحاديثها الشيخ: خليل مأمون شيخا، الطبعة الثانية. بيروت - لبنان: دار المعرفة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٤٨) فضائل مكة الواردة في السنة، محمد بن عبدالله الغبان، الطبعة الأولى. الدمام: المملكة العربية السعودية، ١٤٢١هـ.
- ٤٩) الفقه على المذاهب الأربعة، عبدالرحمن الجزيري. اعتنى به وراجعته: نجيب الماجدي، أحمد عوض أبو الشباب، الطبعة الأولى، صيدا - بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٥٠) القوانين الفقهية، أبو القاسم محمد بن أحمد الجزري، (الطبعة: بدون). بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، (التاريخ: بدون).
- ٥١) الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، أبو عمر، يوسف بن عبدالله بن محمد ابن عبدالبر القرطبي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، الطبعة الثانية، بيروت - لبنان:

دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٥٢) لسان العرب، أبو الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، المتوفى سنة ٧١١هـ، الطبعة الثالثة، بيروت - لبنان: دار صادر، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٥٣) المبدع شرح المقنع، أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح الحنبلي، المتوفى سنة ٨٨٤هـ، تحقيق: حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٥٤) المجموع شرح المذهب، أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ، مطبوع مع فتح العزيز شرح الوجيز، وتلخيص الحبير، (الطبعة: بدون)، (مكان النشر: بدون)، دار الفكر (التاريخ: بدون).

٥٥) مجموع الفتاوى، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن ابن محمد بن قاسم النجدي الحنبلي، وساعده ابنه محمد. (الطبعة: بدون)، الرياض - المملكة العربية السعودية: دار عالم الكتب، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٥٦) المحلى بالآثار، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق الدكتور: عبدالغفار سليمان البنداري، (الطبعة: بدون)، بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، (التاريخ: بدون).

٥٧) مختصر الطحاوي، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، المتوفى سنة ٣٢١هـ، حققه وعلق عليه أبو الوفا الأفغاني، الطبعة الأولى، بيروت: دار إحياء العلوم، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥٨) المسجد الحرام تاريخه وأحكامه، تأليف الدكتور: وصي الله محمد عباس. الطبعة الثانية، (مكان النشر: بدون)، ١٤١٣هـ.

٥٩) مسند الإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١هـ، المشرف على تحقيق هذا

المسند شعيب الأرناؤوط، وساعده: محمد نعيم عرقسوسي، عادل مُرشد، إبراهيم الزبيق، محمد رضوان العرقسوسي، كامل الخراط، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٦٠) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المتوفى سنة ٧٧٠هـ، (الطبعة: بدون)، بيروت - لبنان: مكتبة لبنان، ١٩٨٧م.

٦١) المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر، عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العبسي، المتوفى سنة ٢٣٥هـ، ضبطه، وصححه، ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد عبدالسلام شاهين، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.

٦٢) معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي، المتوفى سنة ٦٢٦هـ، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٦٣) معجم المقاييس في اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، المتوفى سنة ٣٩٥هـ. حققه: شهاب الدين أبو عمرو، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان: دار الفكر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٦٤) المعونة على مذهب عالم المدينة الإمام مالك بن أنس، للقاضي عبدالوهاب البغدادي، المتوفى سنة ٤٢٢هـ، تحقيق ودراسة: حميش عبدالحق، والكتاب في الأصل رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، (الطبعة: بدون)، مكة المكرمة: مكتبة نزار ومصطفى الباز، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٦٥) المغني، موفق الدين أبو محمد، عبدالله بن أحمد بن قدامة، المتوفى سنة ٦٢٠هـ، طبعة جديدة. «مطبوع مع الشرح الكبير»، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان: دار الفكر، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٦٦) المقاصد الشرعية للعقوبات في الإسلام، د. راوية أحمد عبدالكريم الظهار، الطبعة الأولى، (مكان النشر: بدون)، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٦٧) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، المتوفى سنة ٩٧٧هـ، مع تعليقات للشيخ جوبلي بن إبراهيم الشافعي، (الطبعة: بدون)، (مكان النشر: بدون) دار الفكر، (التاريخ: بدون).

٦٨) منهاج الطالبين، المسمى بالمنهاج، أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ، «مطبوع مع مغني المحتاج»، (الطبعة: بدون)، (مكان النشر: بدون)، دار الفكر، (التاريخ: بدون).

٦٩) المذهب في فقه الإمام الشافعي، أبو إسحاق، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي، المتوفى سنة ٤٧٦هـ، ضبطه وصححه ووضع حواشيه: الشيخ زكريا عميرات، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٧٠) النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات، المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، المتوفى سنة ٦٠٦هـ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، (الطبعة: بدون)، مكة المكرمة: دار الباز، (التاريخ: بدون).

٧١) الهداية: شرح بداية المبتدي، برهان الدين، علي بن أبي بكر المرغيناني، المتوفى سنة ٥٩٣هـ، «مطبوع مع البنائة»، الطبعة الثانية، بيروت - لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٧٢) الوجيز في فقه الإمام الشافعي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، المتوفى سنة ٥٠٥هـ، تحقيق: علي معوض، عادل عبدالموجود، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
